



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۵



۱۲۵۵۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۱۸۸۰

کتاب شرح مبادئ الوصول

مؤلف غفر المحققین حلیه نورانی

مترجم

شماره قفسه ۱۵۶۳۴

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۱۲۵۵۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۱۸۸۰

کتاب شرح مبادئ الوصول

مؤلف غفر المحققین حلیه نورانی

مترجم

شماره قفسه ۱۵۶۳۴

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة والهدى  
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين  
والعين هي نور الوجه والوجه هو نور الجسم  
والجسم هو نور النفس والنفس هي نور الروح  
والروح هي نور الله تعالى  
والله تعالى هو نور كل شيء  
والنور هو العلم والعلم هو النور  
والنور هو الحياة والحياة هي النور  
والنور هو السعادة والسعادة هي النور  
والنور هو الجنة والجنة هي النور  
والنور هو الله تعالى  
والله تعالى هو نور كل شيء  
والنور هو العلم والعلم هو النور  
والنور هو الحياة والحياة هي النور  
والنور هو السعادة والسعادة هي النور  
والنور هو الجنة والجنة هي النور  
والنور هو الله تعالى  
والله تعالى هو نور كل شيء

الاصطلاح هو الكلام  
الذي معارف من  
جامع خاص  
كالخارج في

والتاريخ المذكور في المتن

الحمد لله الذي جعل

وان بعض السواد  
الملك سيبه الاشج  
ومعه

Handwritten notes in Arabic script at the bottom of the page.

تغافل بالانقض

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall tone is warm and yellowish.



وغيره من اللفظ المستعمل في الكلام  
التي لا تكون من اللفظ المستعمل في الكلام  
من اللفظ المستعمل في الكلام

الحاجة الى التعبير عنه **اول** لا يجب ان نضع لكل معنى لفظ لان اللفظ متناهية لتناهي  
ما تهاوي من الحروف وصورها وصور التركيب لاستعداد كل تركيب ما فلو كانت التركيبات  
غير متناهية لكانت الازمنة غير متناهية وصورها غير متناهية فلو وضع لكل معنى لفظ  
لزم عدم تناهي اللفظ او تناهي المعاني وكلاهما محال بالضرورة بالوضع لكل معنى لفظ  
الحاجة الى التعبير عنه لوجود القدرة والداعي واتقاء الضارف **قال** دام ظلم  
والعلم باللفظ واجب لموجب معرفة الشئ المتوقف عليها **اول** في معرفة اللفظ على  
الكفاية لان الشئ مستقار من الزمان والسنة او ما يرجع اليها كالتقاسم عند الخلقين  
وما لغويان ويتوقف على معرفة اللفظ ومعرفة واجبه على الكفاية فكذا ما يتوقف عليه  
**قال** دام ظلم والكلام عند المعتزلة هو المنظم من الحروف والمنشوع من اللفظ المتناهي  
اذا صدرت عن قار واحد ويطلق على الجملة المعينة **اول** احسنه الناس في الكلام  
فهذه الاشياء التي هي مشتركة بين المعاني واللفظ وبها الاصول المقطعة المشتملة  
والمنظمة لغوا الاول وعرفوه بانه المنظم من الحروف والمنشوع من اللفظ المتناهي  
اذا صدرت عن قار واحد فالمنظم جنس وتبينه بالحروف والمنشوع من اللفظ  
وتبينه بالصور والمنظمة لان المنظم بها اللفظ كمالا وقيداً للمجموع  
اصوات كثير من الظهور وفيه نظر فان الحروف هي الاصوات المعتمدة على الفخاخ  
وهي منتفية في غير الانسان اللفظ الان يعني بالحروف هي عارضة للصوت يتميز بها

اللفظ المستعمل في الكلام  
التي لا تكون من اللفظ المستعمل في الكلام  
من اللفظ المستعمل في الكلام

فان كان اللفظ المستعمل في الكلام  
التي لا تكون من اللفظ المستعمل في الكلام  
من اللفظ المستعمل في الكلام

عن صور اخر مثله في الجملة واللفظ المستعمل في الكلام  
اخرج المحل منه ككثير من الحروف والجملة بالنسبة الى العربية او تركبها كدريد  
الصدر وعن واحد يخرج به الصادرة عن قار واحد وازيد فانه لا يسمي مجموعها كمالا  
لا يقال تنبض عكس بق وع لا تنبض هذا امر كافي الاصل فان اصله في وع لا نه  
يوضح في التنبيه والمواد بالمنطوق اما ظاهره في الاصل ثم حذف بعض وحذف الحاجة  
بانه الجملة المعينة **قال** دام ظلم الحروف التي هي تسمي اللفظ وهو من وجوه  
احدها ان اللفظ ان دل على الزمان المعين بصيغته وهو الفعل والافعال الاسماء  
بالدلالة والافعال الحروف **اول** لفظ اعتبارات تلحقه فيحصل له اقسام متعددة  
بوسطها ومن جعلها اعتبار دلالة على معنى فقول اما ان يدل على الزمان المعين  
اولا والا اول هو الفعل وقيد المعين يخرج الصريح والخبير والمندم والمأخر  
وقيد الصيغة يخرج اليوم والامس والان وشبهه والثاني ان يستعمل بالدلالة هو الاسم  
والافعال الحروف والمواد بالاستقلال اما ظاهره في الاصل واللفظ كثير من الاسماء غنية  
وقدم الفعل لان فعله وجودي والاسم على الحروف لان احد فعلية وجودي وهو لا  
مخالف الحروف والمواد في كونها الحروف من لا يستعمل بالدلالة العدل بالسبب ولهذا  
الثانية ادخل المصنف حرف السبب على الموضوع لا المحمول **قال** دام ظلم

اللفظ المستعمل في الكلام  
التي لا تكون من اللفظ المستعمل في الكلام  
من اللفظ المستعمل في الكلام

التأني للفظ اما مفرد ومركب فالاول ما لا يدل حروفه على جز معناه حين حروفه  
في الثاني ما يدل **اول** هذا اسم اللفظ باعتبار دلالة اجزائه وعددها  
مفردة ان تقول للفظ اما ان لا يدل حروفه على جز معناه حين حروفه او يدل على  
المفرد كدريد وقولنا حين حروفه على جز معناه حين حروفه على جز المعنى  
لان حيث انجزه بل باعتبار اخر كعبه اذا جعل على الثاني المكون لى الحروف  
**قال** دام ظلم الثالث للفظ والمعنى ان اتحاد فان منقضى بقصوره من وقوع اللفظ  
فيه فهو العلم والمفرد واللفظ المتواطى ان تساوت افراد فيه والاشكال ان احلقت  
وان تكثر في اللفظ المتباينة وان تكثر اللفظ خاصة في المترادفة وان تكثر المعنى  
فان تكثر وضع اللفظ في استعمال في الثاني فهو المعنى لان تكثر اللفظ وان تكثر  
لما سببه فهو المنقول للغيرى او الغرضي او الشرعي ان على المنقول الله والافعال خمسة  
بالنسبة الى الاول ومما بالنسبة الى الثاني وان وضع لها معانها المشتركة بالنسبة اليها  
معا واللفظ بالنسبة الى كل واحد منهما **اول** هذا اسم اللفظ باعتبار عروضا  
والكثر له ومعناه وتفرقه ان تقول للفظ والمعنى اما ان تحدا او تلتزم او يتحد  
اللفظ دون المعنى او بالعكس فالاقسام اربعة ان تحدا معا فان منع من صور  
المعنى من وقوع الشك فيه فهو العلم كدريد المشار اليه والمفرد كدريد والمفرد كدريد  
بل العايد الى شخص واعايد غير الشخص لان الذي منع فيه الشك لان الشخص بل

اللفظ المستعمل في الكلام  
التي لا تكون من اللفظ المستعمل في الكلام  
من اللفظ المستعمل في الكلام

لما خرج يكون كليا لا علما وان لم يمنع من وقوع الشك فيه فهو المتواطى  
ان تساوت افراده فيكون كليا لانسان بالنسبة الى افراده وهي متواطئة لتوافق افراده فتكون  
الافعال المسكون احق افراده بالاقضية او الاشياء او الاولوية وغاياتها كالكثرة  
للعله المتقدم على وجود المعلول والبيض الذي هو في البياض اشدهم في العلاج والاول  
التي هي اول قيمها لا ينجم من كل وجهها في الغنى من بعض الوجوه وهي مسكونا لكونها  
فيه هل هو متواطى او مشترك لوجود الاتحاد والاختلاف فيه ان مشترك معا وهو  
اللفظ المتباينة سواء كانت المعاني متضادة كالسود والبيض او كان بعضها  
صحة للبعض كالسود والصارم او صحة للبعض كالانسان والفرس والمواد متواطئة  
كثيرا ان يكون كثر اللفظ بواسطة كثر المعاني يخرج مثل الانسان والفرس او افراد  
وصحها لكل من الانسان والفرس بانفراد فانه من المترادفة ح ان سكر اللفظ خاصة  
وهي اللفظ المترادفة ح ان سكر المعنى خاصة فاما ان يكون قد وقع اللفظ والمعنى  
ثم نزل الى غيره او وضع لهما دفعة واحدة والاول ان كان النزل للمناسبة فهو المكون  
كحجر الموضوع والاول للفرس الصغير ثم نزل الى الشخص المناسبة والافان على استعماله  
في الثاني فهو المنقول اما اللغوي كالتارون والعربي كالدابة والاشري كالمصروف  
ان لم نعلم بوجوبه بالنسبة الى الاول ويجوز بالنسبة الى الثاني كالسود والثاني المشترك

اللفظ المستعمل في الكلام  
التي لا تكون من اللفظ المستعمل في الكلام  
من اللفظ المستعمل في الكلام



وقال بعض القائلين ما مكانه بعدم الوقوع وكلما حكم بالشر كنه فواما متواطى او حشيتة  
في احد ما جان في الاخر كالعين فانه وضع او اللامحاحة ثم نقل الى الدنيا لغربة في  
صغايه فهو مجاز فيه واخر الوقوع كالفرز ليرد دنايين المعنيين عند الاطلاق ومجاز  
بالحقيقه والحق عند اطلاق اللفظ المجتهد والمتواطى وقوله لاني في كونه شركا لان  
**قال** دام ظله نعم وهو على خلا والاصل والما حصل الغاي حاله الخاطا من دو  
الغيبه ولما استبينت المعياره اصل **اول** وجود كل شي رايد على ماهيته  
في العقل فاذا استبينت العلم من مواد اما الاستماع او الوجوه في الامكان ومع  
الامكان امان يكون راجح او مرجوحا او مساويا وقد بين فيما مضى ان الامر  
ليس من اللاول ويريد ان يبين ههنا ان القيم الثاني من الثالث وبه يظهر عدم  
كونه من القيم الثاني لما قدمه بعضهم ونريد ان نقول لو لم يكن الاشارة على خلا  
الاصل لما حصل النعم حاله الخاطا ولما استبينت البعيات اصلا لان كل  
لفظ يقال لتحتمل ان يكون مشركا احتملا اما وياو الثاني ظاهر الطمان فكذلك المذموم  
**قال** دام ظله وبطل الاشارة انفس اهل اللغو وبطل ما راجح الخبيثه في كلام المعنيين  
**اول** معرفة الاشارة لمرتين انفس اهل اللغو عليه وجود علما بالحقبة  
غير البسوق الى التهم في كل من المعصية كما متاع السلب وعنه **قال** دام ظله والاقر  
انه لا يجوز استعمال المشرك في كلام المعنيين الاعلى بسبيل النجاس لانه غير موصوف للمجموع  
في كلامه

من حيث مجموع **اول** ذهب ابو القاسم وابو المحضر الى استعمال  
المشترك في معنى الامكان واختاره المصنف لانه اما موضوع للمجموع  
كما هو موضوع للافراد او موضوع للمجموع خاصة او موضوع للافراد خاصة فان  
كان الاول فان استعمال في المجموع خاصة كان استعمالا في احد متبوعاته وهو غير  
المستأنع وان استعمال في المجموع والافراد لم يتناقض اذا فاداة المجموع بنفس عدم  
الالتقاء الابه وافادة الافراد يتبعي الالتقاء بكل واحد منها وان كان الثاني لم يكن  
مشركا وبوطلا والمقدر فمعين الثالث لم يكن استعمالا في المجموع استعمالا للفظ في غير  
ما وضع له فيكون مجازا لاحتماله وذهب القاضي عبد الجبار وابو بكر الجوزي  
لوقوعه في قوله تعالى الم تر ان الله يجحد بين في السما ومن في الارض الى اخر الابه و  
اجاب المولد المعنى المشترك وهو الحق **قال** دام ظله الحق الرابع في الحقيقة  
والمجاز الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به الخطأ  
والجواز استعماله في غير ما وضع له في أصل تلك المواضع للخطأ **اول** الحقيقة في اللغة  
فهي عين الحق وهو الثابت فان كان معنى الفاعل فهي الثابتة واللائي المشتبه وفي  
العز استعمال اللفظ فيما وضع له في المجاز بقوله ما فينا وضع له وقوله في الاصطلاح  
الذي وقع به الخطأ لم يدخل فيه الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية وتسمى بذلك



تقوله وتشرحه وبني بها اللفظ الذي قد اشرع من موضوعه اللغوي الى  
سوى اخرى حيث اذا اظهرت من سلم على اصطلاح الحق المتناول كالصلة الموقوفة  
في احدى الامور وتبينها الشارع الى الامور المحيطة والركوة الموضوع في اللغة  
في الشرع عند الحق من المال والامور الموضوع في اللغة عند الشارع الى  
الملك الموقوف في الامور المحيطة بالملك الموقوف في اللغة عند الشارع الى  
الملك الموقوف في الامور المحيطة بالملك الموقوف في اللغة عند الشارع الى

ثبتت اللفظ في موضوعه والمحار في اللغة من عمل المحار وبوالغنى وعرفا  
اللفظ في غير ما وضع له في اصل تلك المواضع للعلاقة فيخرج الاحتيجد وتولاني اصل  
المواضع لدخل المحار لغوي والعروة والشرى وقولنا للعلاقة لان المحار لا بد فيه من  
علاقة ويخرج به المحار في اللغة لا لتعلق اللفظ وبجوازته عن موضوعه ولطفا بالمحار  
لعويان حقيقان عويان وينع ان ينفذهما بغير ما جرت به عادة لئلا يتعذر  
باللفظ الموضوع للعلم وجزئه او ما به ولا يشره كانه ان استعمل في المحار  
اللازم او انما من غير وجهه كان حقيقه وان كان من حيث مشابهة او زوجه  
او كونه جزءا كان محارا ولا ينافي ايضا في ان كان في اللغة في المحار في  
والحقيقة لغوية وعرفية وشرعية والمحار الشرعية محار لغوي والآخر في القرآن  
عن كونه عرفيا **قال** لما كانت الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له في اصل الاصطلاح الذي  
التحاطب وذلك الوضع قد يكون من الشرع ومن اللغة ومن العرف اعتمدت الحقيقة الى  
اللغوية والعرفية والشرعية كالمصنوع العرفي قد يكون عاما كالعادة او خاصا كالاعمال  
واعلم ان اكثر الحقيقة ذهنية وهو الى ان الشرعية محار لغوي لانها ليست لغوية فلو لم يكن  
محار لم يكن عرفية واللازم باطل والآخر في القرآن عن كونه عرفيا لاستعماله على بعض  
كالصلة والركوة **والثاني** بطريقه ثم وانما عرفنا قوله في اعرف **قال**  
دام ظله واعلم ان النقل على خلاف الاصل والا ما حصل التام حاله التحاطب قبل النقل

عن التعيين ولزومه في الوضع الاول في اللغة والوضع الثاني فيكون محاربا  
الى ما توقع في الاول خاصة **اول** النقل على خلاف الاصل لوجبه ان لا يكون كل  
خلاف الاصل بما حصل التام حاله التحاطب قبل النقل في اللغة **الثاني** في اللغة  
ت انه موقوف في الوضع الاول في اللغة والوضع الثاني في اللغة موقوف  
الاول خاصة فيكون راجح على النقل **قال** دام ظله وذلك المحار على خلاف الاصل  
في النقل على الحقيقة ما لم يدل دليل على عدم ارادته لان الوضع انما وضع اللفظ  
لكن في الدلالة على وضعه له وانما في ذلك زيادة المعنى الموضوع له اللفظ عند  
البحر من المعارض ولان المحار لو ساقى الحقيقة بما حصل التام حاله التحاطب  
فلما **اول** المحار على خلاف الاصل فاذا ورد اللفظ على كل حقيقة الا اذا دل دليل  
على عدم ارادته **الثاني** ان الوضع انما وضع اللفظ ليعني لكي يفي في الدلالة وانما  
يتم ذلك بقصد كل من سلك على كل من اللغة المعنى الموضوع له اللفظ عند جوده من المعارض  
في ان لا ينفذ المحار عند الجوده من القرآن فيعمل على الحقيقة **الثاني** لو ساقى احتمال  
المحار احتمال الحقيقة بما حصل التام حاله التحاطب لاحتمال المحار في كل لغة ياتي به  
والثاني طاهر البطلان لما تقدم مثله **قال** دام ظله واعلم ان المحار واقع في القرآن  
والثاني **قال** منع اهل الظاهر والبرهان داود الاصماني من وقوع المحار في

القرآن والسنة لانه لو وقع لصدق عليه انه محار ولانه يوم الكلدانية  
ففيه وسائر الحقيقة على وقوعه فيما تولد جدارا يريد ان ينصرف وظاهره  
وكونه في فاذا انسخ الاثر المحرم وقد دل الدليل على امتناع حملها على خاتما فيكون  
المحار المحار وكونه عاما مانا من دونه لا الذي في قوله عن بلوا احكاما بالسلام  
والحار صلو لان البسطة الوصل في بعض الاحكام **قال** دام ظله وقد يكون  
بأن يادة والنقصان في النقل **اول** المحار يحصل من اللغة الموضوع له اللفظ وبجوازته  
لانه وهو محصور في لغة اشياء الزيادة بان يكون اللفظ لولا الزيادة بل على وضعه  
فلما حصل الزيادة انتقل عنه قوله في كل شيء فانه لولا الكا والكان فيقول  
في الكا وصار محارا في موضوعه في مثل النقل فزاد والارم فيه ثم في المحار في النقل  
ت النقصان لقوله في النقل فزاد لان الزيادة ولا بالنقصان بل بالنقصان عن  
موضوعه المحار كالاسدي في الرجل الشجاع واعلم ان الزيادة والنقصان راجحان  
الى النقل **قال** دام ظله ويعلم كون اللفظ حقيقة ومحار بالنقص من اهل اللغة  
مبادرة المعنى الى اللفظ في الحقيقة واستغناء عن الترجمة فيها وقصد ذلك المحار  
وبتعلقه بتسجيل تعلقه عليه **اول** لما ذكر الحقيقة والمحار في اللغة في كل  
منها عن الآخر وهو اما ان يكون نفس اهل اللغة او الاستدلال والا والى  
اوجه ان يقول الوضع هذا حقيقة وذلك محار **قال** ان يذكر واحدا من

حواصم ذلك الثاني لانه واجبه مبادرة المعنى الى اللفظ في الحقيقة وقصد في المحار  
فان السامع لو اعلم قصد الوضع المعنى في موضوع اللفظ ذلك المعنى لما ساقى التام دون  
غيره استغناء عن الترجمة في الحقيقة وعدم ذلك المحار وفيه نظر فان العلامة محض  
وعدم ما يحسن في الشرع فعلقة ما ساقى فعلقة على كل المحار كونه في النقل  
الترجمة **قال** دام ظله وقد كثير استعمال المحار في النقل الحقيقة فصلة حقيقة محار في المحار  
حقيقة عرفية فيعمل على احكامها بالترجمة **الاول** ما بين الحقيقة والمحار في شرع في بيان الدليل  
كل منهما الى الآخر وتبين ان النقل الحقيقة اذا قبل استعمالها من محار فاعرفها كالعادة  
الى كل ما يبد والمحار قد كثير فصلة حقيقة عرفية كالعادة بالنقص الى النقص فيحصل النقص  
منها لان كلامها راجع الى الآخر من وجه ومخرج من وجه اخر وعندنا حقيقة المحار  
اولى وعندنا يونس المحار راجح **اول** **قال** دام ظله انما يحسن تغاضر حوالا لظواهر  
النقل الى من الاشارة للاتحاد المعنى في النقل انما يحصل في اللغة في خلاف  
المشرك والمحار اولى من الاشارة لان اللفظ ان يخرج عن الترجمة حمل على الحقيقة والار  
فعلى المحار **اول** الخلل في اللغة يحصل باحتمال اشارة اللفظ الاشارة واللفظ والمحار  
والاشارة والتخصيص لانه مع اشارة الاشارة النقل يكون اللفظ حقيقة واحده واذا  
انتهى التخصيص كان المراد كل تلك الحقيقة فعند ذلك ينتج الخلل في اللغة ثم لما كانت



[illegible][illegible][illegible]

اداموا لاني واني اعلم  
الذي والى العلم  
فما الاخير

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible]

لما جاءه  
قد ظهرت لأول  
نفسه لأول  
والحقائق التي  
تستلزمها

عصاهما واما  
فان من يات  
عنه فليكن  
باسم الله  
الرحمن الرحيم  
والمسلمين  
والله اعلم  
بالحق

فما إذا لم يكن له  
فما إذا لم يكن له

من فطرت الدار فالبیت  
ودخل البصر فاکو و  
لا اقل

سنة الف وستمائة  
في شهر ربيع الثاني



قوله يا انا المومن الذي قد ذكر  
الذكر في ما عداه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text.

قال دام طله الفضل الثاني في الاحكام وفيه ما قبل الاول الفعل اما ان يكون  
على صفة لا جها يتحقق فاعله الذم وهو الفاعل الاول وهو ما قبل الفعل ثم وبيان  
مختص الاول اما مجتبع الاحكام لا بما من المبادي الضرورية بل بالاعتبار بقرينة  
ان الفعل اما ان يكون على صفة فاعله الذم وهو الفاعل الاول وهو ما قبل الفعل

[illegible]

اذا لم يجمع الدخول لا يكون منقوبا  
وسمى اجماعا بفتح حاء

ان بيع احدنا مخزيا بالآخر عيبي اما ما لا يقع الا على وجه واحد كما في  
 قوله وعلمه اذا عرفت هذا فقولوا مع الاجزاء سقط الامام ليعلل في تبين  
 لما اذا سقط الامر وهو المخزي لان الاجزاء الخمسة المتأني باعتبارها



الصدق والصدق والصدق  
والصدق والصدق والصدق

الفصل الثالث في كونه العقل

وكونه نظر العقل فيه من حيث كونه على الضر والصدق والصدق والصدق  
حسن صوم رمضان وقبح صوم يوم العيد واعلم ان الناس اختلفوا في ثبوت الحسن  
العق العقليين فغاة الاشاعرة وابنه المعتزلة اخرج المقام بوجه آنا نعلم الضرورة  
حسن الصدق وقبح الكذب وتساويهما في المنافع ونحكم من لا يدين بالشرع  
لوحسن منه كل شي لجار طهار المحرم على بالكاذب في دعوى النبوة والتالي باطل  
فالمعتمد قبله والملازمة ظاهرة في لو كان الحق والصدق شرعين لجاز عليهم في الكذب فيشتري  
الوثوق بوعده ووعده فيشتري فائدة المكلف فيبطل الشرع بحكمه **قال** دام ظل  
الحاجس سكر المنع واجب عقلا والضرورة **اول** انفس الناس على وجوب سكر المنع ولكن  
هل هو شرعي او عقلي فبالاشاعرة بالاول والمعتزلة بالثاني لان الضرورة قاضية  
بوجوب سكر المنع احتج الاشاعرة بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبين سؤا ولا يحا  
بالحرام ما كنا معذبين بالاوامر السعيه والاعمال دال على العقل **قال** دام ظل السادس  
في الاشياء قبل ورود الشرع على الابهة لانها منافع خالصة عن امار الحسد ولا ضرر  
على المالك في تناولها وكذا منافع كالاستقلال بحايطة الغير **اول** الاشياء اضطر  
كانت في الضرورة وهي قبل ورود الشرع مناجاة والازم يكلف بالاطباق و  
اما جنياديه ككل القاطنة فاحتملوا في حكمها قبل الشرع فعند معرفة الضرورة وطاية  
من فيها السافعية والحكمة انما مناجاة واحدا والمهم وعند معتزلة بعد اتماما على  
دوت الاسرى

هذا هو الحق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق

احتج المصنف بانها منافع خالصة عن امارات الحساد لانه التقدير والاضر على  
المالك في تناولها فوجه حسن كالاستقلال بحايطة الغير والنظر في مرآة احتج  
المخالف بانه تصرفه في ملك الغير بغير اذنه ويكون حراما لانه منتهى ضرر امطونا  
والجواب ان الاذن معلوم بدليل العقل والالزم الاعراض بالبيع فلا ضرر حينئذ  
**قال** دام ظل الفصل الثالث في الاوامر والنواهي وفيه ما جاز لا في الامر والنهي  
الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء **اول** اللفظ كانه الدال على طلب الفعل فصل  
يخرج به التمني والتمني وغيره ما على جهة الاستعلاء فصل في خروج السوال والالتماس  
وانما فعل على سبيل الاستعلاء ولم يقل على سبيل العولان الرتبة غير مشقة في العبد  
قد يامر سبه وانما في دفع المراء بالادلة الوضعية **قال** دام ظل وهو حقيقة في النواهي  
محتمل في الفعل والالزم الاشياء **اول** استغنى عن ان لفظ الامر حقيقة في النواهي محتمل  
واحتلوا في كونه حقيقة في الفعل مع انها علم على استعماله فالجواب على انه محتمل في  
لزم الاشياء والمحتمل في فعله في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه  
فيه للاستعمال وهو دليل الحكيم اما في الفعل لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه  
اعماله واما الثانية فلانها استدلالا على كون اللفظ حقيقة بالاستعمال او هو محتمل  
محتمل على اللفظ او في المعتمد من قوله تعالى فاتبوا امر فرعون والمراء طاعتهم فيما امرهم به

هذا هو الحق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق

**قال** دام ظل والطلب هو ارادة الامر به **اول** ذهب المعتزلة الى ان الطلب هو نفس  
ارادة المأمور به لانه لو كان مغايرا للارادة لكان حتما لا يطبع عليه الا اذا كان لفظه  
الامر مشهور واللفظ الواضح لا يجوز وضعه للمعنى الخفي وقال الاشاعرة انه مغاير  
للالارادة لانه تعبر امر الكافر بالايان ولم يرد منه اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان  
يستحيل صدوره منه لانه تعبر عالم بانه لا يؤمن فلو كان صدوره منه لزم ان يطلب عليه  
اجملا ويستحيل تعلق ارادته به باستحلال الجوارح العلم ما في فلا يثبت في المعلوم **قال**  
دام ظل والامر ليس للصيغة الدالة على الترجيح لا للترجيح لانهم قالوا الامر من  
الضرر اضرب **اول** جعل الامر اسما للصيغة الدالة على الترجيح اولى من جعلها للترجيح  
لانه المختار في الذهن ولان اهل اللغة قالوا الامر من الضر اضرب ومن اليباع في  
جعلوا انفس الصيغة امرا وفيه نظر للتبديد فلا يدل على المحض **قال** دام ظل ودلالة  
الصيغة على الطلب لا تنوقف على الارادة لانها موضوعة لغيرها من الالفاظ  
خلافا للحيثين **اول** ذهب اكثر المحققين الى ان دلاله الصيغة على الطلب لا يثبت  
على الارادة بل معنى فيها الوضع لانها لفظ وصورة خاصة ولا يمتنع في افادته الى  
الارادة كسائر الالفاظ وقال الجباليان فيفتقر الى الارادة لانها ليس بمفردة اذ قد  
يستعمل في التهديد والتخييل اذ الاصل في الالفاظ اجزاء على حثايتها لا مع قيام  
الصارف فكذلك هنا **قال** دام ظل المحقق الثاني في ان صيغة افعل للوجوب ذهب

هذا هو الحق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق

الامر ان صيغة افعل للوجوب بقوله تعالى فاتبوا امر فرعون والمراء طاعتهم فيما امرهم به  
لما ذكره وكذا قوله واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون واقلعوا عن لوان استعاضوا عن الامر  
بالسواك مع ثبوت النية ولان تارك المأمور به عاصي والعاصي يستحق العقاب لقوله تعالى  
من يعص الله ورسوله وقال يخون الله والمؤمنين والمؤمنات والمكة المشركين والوجه في ان يستعمل  
فيهما والحق والاشراك على خلاف الاصل وهو جدي **اول** اختلف الناس في ان صيغة  
الامر وهي افعل هي للوجوب لا فده كذا في العقاب لانها للوجوب وقال ابو عثما  
للند وقال بعضهم السيد لم يقضى انها مشتركة بينهما وتوقف الغزالي وقال بعضهم انها  
للند مشتركة في مطلق الطلب لا في الالوان بوجه **قال** قوله تعالى لا يلبسوا ثيابا  
ادامركم وليس كذلك الاستعظام اجماعا على الالوان لان الامر للوجوب لا فده على الترك  
عقبة الامر **قال** قوله تعالى واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون وهم على ترك الركوع ولولا  
انه للوجوب لما ذمهم **قال** قوله تعالى لو ان استعاضوا عن الامر لهم بالسواك عند كل صلوة  
وكلمه لولا تدل على استعاضا الذي للوجوب وغيره فاقضى الامر من منافع ثبوت النية وكان  
الامر للند لا استعاضا وفيه نظر فانه لا ينافي في الاشراك ولا خصصه بالند فحار  
ان يكون قدني الامر المحمدي وقربته المستند **قال** مارك المأمور به عاصي وكل عاصي  
يستحق العقاب ولا معنى للوجوب الا في الامور التي لا يعصى كامر الله تعالى

هذا هو الحق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق  
والصدق والصدق











والفعل فيه كان واجبا بالاصالة واذ لم يكن من الوقت الا قد فعله غير واعلم  
ان في هذا اشارته الى فوايد اخرى الاستدلال على صحة فان رجوعه الى الواجب  
المحذور فيكون الظاهر من طعننا في الواجب المحذور قد اثبت **ب** ابطاله  
من قال ان هذا الواجب لا محذور تركه الا الى بدل لانه اذا كان واجبا الى الواجب  
المحذور كان تركه في الاول جائزا بشرط الاثبات به في الآخر ولا يلزم الدليل كما انه محذور  
تركه اذ حصل الكفاية بشرط الاثبات بالآخر ولا يلزم بدل عن جرح حواشي  
التابع بالآخر الوقت وتقريره ان هذا محذور تركه في اول الوقت ولا في من الواجب  
محذور تركه والتجوز ان هذا محذور تركه لا مطلقا بل بشرط الاثبات بالآخر **قال**  
دام ظلّه واعلم ان السيد المرتضى رحمه الله اوجبه العزم **العزم** لا ينصل به من  
المندوب وعلى الوجه الذي لمقتضاه من انه راجع الى الواجب المحذور في  
المندوب فلا حاجة الى العزم **قال** السيد المرتضى لا يجوز ترك الواجب المحذور  
في اول الوقت الا مع العزم على فعله في نفسه والا لا محذور هو والمندوب لان  
المندوب محذور تركه الى عزم وعلى ما قرناه لاحاطة الى العزم لان المندوب  
محذور تركه الى بدل وهذا محذور تركه الى بدل هو الفعل **بينا** **قال** دام ظلّه  
المتن التاسع في الواجب على الكفاية اذ اقل على غرض الشارع تحصيل الفعل **د**

من جماعة لا يسيل الجمع كان واجبا على واحد ويستطاعه بفعله فان  
تعلل من عدمه لم يستطعهم والا فلا يلزم كل طائفة قيام غيرهم فتايم منقطع  
الجميع **قال** الامراء اناول جماعة فاما ان تناولهم على سبيل التعميم او الاول  
قد يكون فعل بعضهم شرطا في فعل البعض كحصول الجمع وقد لا يكون كقولنا في وقوف الصلوة  
والثاني هو من الكفاية وذلك ان اقل من عرض الشارع يحصل فعله لامن فاعلم  
بل من اي فاعل كان وهو واحد في كل واحد يستطاعه بفعله غير واحد **بينا** **قال** دام ظلّه  
بالتن فان من جماعة فعل غيرهم يستطاعه ومنه لا يلزم فعل الا واحد **قال** دام ظلّه  
عن الجميع **قال** دام ظلّه الوجه العاشر في وجوب ما تقتضيه عليه الواجب المطلق  
الواجب ان مطلقا كالصلوة وغيره كالركعة والثاني لا يلزم من مقتضى مقتضى مقتضى  
من التعميم والاول لا يستقيم وجوبه لانه اذا كان متدورا لانه لا امرور  
مطلقا بل هو محذور تركه لكان الفعل واجبا على جميعها وهو كذا لا يطابق  
الواجب ان يتوقف وجوبه على شرط وهو الواجب المحذور كركعة واما ان يتوقف  
صحة لا وجوبه وهو الواجب المطلق كالصلوة اذ اقله هذا مستلزم لكل ما يقتضيه  
الاول لا يلزم حصوله وكل ما يتوقف عليه الثاني وكان متدورا وجوبه كالمطهر  
لان حال عدم الشرط امان من الوجوب والاول والثاني محال والا لزم خروج الواجب  
المطلق من كونه واجبا وهو مع الثاني محال والا لزم كفاية لا يطابق وانما قد

والفعل فيه كان واجبا بالاصالة واذ لم يكن من الوقت الا قد فعله غير واعلم  
ان في هذا اشارته الى فوايد اخرى الاستدلال على صحة فان رجوعه الى الواجب  
المحذور فيكون الظاهر من طعننا في الواجب المحذور قد اثبت **ب** ابطاله  
من قال ان هذا الواجب لا محذور تركه الا الى بدل لانه اذا كان واجبا الى الواجب  
المحذور كان تركه في الاول جائزا بشرط الاثبات به في الآخر ولا يلزم الدليل كما انه محذور  
تركه اذ حصل الكفاية بشرط الاثبات بالآخر ولا يلزم بدل عن جرح حواشي  
التابع بالآخر الوقت وتقريره ان هذا محذور تركه في اول الوقت ولا في من الواجب  
محذور تركه والتجوز ان هذا محذور تركه لا مطلقا بل بشرط الاثبات بالآخر **قال**  
دام ظلّه واعلم ان السيد المرتضى رحمه الله اوجبه العزم **العزم** لا ينصل به من  
المندوب وعلى الوجه الذي لمقتضاه من انه راجع الى الواجب المحذور في  
المندوب فلا حاجة الى العزم **قال** السيد المرتضى لا يجوز ترك الواجب المحذور  
في اول الوقت الا مع العزم على فعله في نفسه والا لا محذور هو والمندوب لان  
المندوب محذور تركه الى عزم وعلى ما قرناه لاحاطة الى العزم لان المندوب  
محذور تركه الى بدل وهذا محذور تركه الى بدل هو الفعل **بينا** **قال** دام ظلّه  
المتن التاسع في الواجب على الكفاية اذ اقل على غرض الشارع تحصيل الفعل **د**

من جماعة لا يسيل الجمع كان واجبا على واحد ويستطاعه بفعله فان  
تعلل من عدمه لم يستطعهم والا فلا يلزم كل طائفة قيام غيرهم فتايم منقطع  
الجميع **قال** الامراء اناول جماعة فاما ان تناولهم على سبيل التعميم او الاول  
قد يكون فعل بعضهم شرطا في فعل البعض كحصول الجمع وقد لا يكون كقولنا في وقوف الصلوة  
والثاني هو من الكفاية وذلك ان اقل من عرض الشارع يحصل فعله لامن فاعلم  
بل من اي فاعل كان وهو واحد في كل واحد يستطاعه بفعله غير واحد **بينا** **قال** دام ظلّه  
بالتن فان من جماعة فعل غيرهم يستطاعه ومنه لا يلزم فعل الا واحد **قال** دام ظلّه  
عن الجميع **قال** دام ظلّه الوجه العاشر في وجوب ما تقتضيه عليه الواجب المطلق  
الواجب ان مطلقا كالصلوة وغيره كالركعة والثاني لا يلزم من مقتضى مقتضى مقتضى  
من التعميم والاول لا يستقيم وجوبه لانه اذا كان متدورا لانه لا امرور  
مطلقا بل هو محذور تركه لكان الفعل واجبا على جميعها وهو كذا لا يطابق  
الواجب ان يتوقف وجوبه على شرط وهو الواجب المحذور كركعة واما ان يتوقف  
صحة لا وجوبه وهو الواجب المطلق كالصلوة اذ اقله هذا مستلزم لكل ما يقتضيه  
الاول لا يلزم حصوله وكل ما يتوقف عليه الثاني وكان متدورا وجوبه كالمطهر  
لان حال عدم الشرط امان من الوجوب والاول والثاني محال والا لزم خروج الواجب  
المطلق من كونه واجبا وهو مع الثاني محال والا لزم كفاية لا يطابق وانما قد







والغزرون في  
واضح ان القيد  
ادراك النقي للقرية  
للقرية واحدة  
سنتي تحتمل  
وفي ايضا في  
في الامر والامر  
كون الشيء ماء  
لان كونه ماء  
ينماح فان شئ  
النهي عنه ادراك  
كالصوت في الدار  
وهو قولهم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

سبوح اسماء  
 على الصلوة و  
 مع المضامين  
 ذكرنا في شرح  
 وفيه صاحب  
 أو الله عز  
 واحد احتل  
 من ميم معا  
 سي من غي  
 الماهين  
 امان يدل عليها  
 او المضموع  
 والثاني امان

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*







[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page, showing several lines of text.

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

三

قوله عادة احترازاً عما بعده من التثنية والعادة وطول الكلام فلهذا وقع  
الاحتراز بقوله وعما جاز لان الخارج غير محقق لعدم تحقق القول الذي  
هو شرط الخارج خلافاً لما يقوم جميع ان الاستثناء المحض وادراك ان  
الاصول في الاطلاق المحضة كقولهم في هذا الحديث كقولهم انما  
المحل **قال** دام ظله الى الحاشية في الاستثناء وهو خارج عن بعض الحكم  
لأنه لا يقوم مقامها **او** لا تحت التخصيص شريطة ان يكون التخصيص  
مستقلاً عما بعده من الاستثناء وقوله بالملك وقوله او ما  
ما لا يدخل فيه المخرج بلطه غير وسوى واخيراً ما اعلم ظله وبما  
المستثنى منه عادة وهو ضمان حقيقة وهو الاستثناء من المحذور وهو  
من غيره **او** يجب ان يكون الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه عادة لا يدخل في التخصيص  
لأن الكلام وينقطع الكلام بالتثنية والاحتراز لانه لو جاز تأخيره لما استثنى من  
اعلم ان الاستثناء ان كان كونه من غير المحذور والادراك في التخصيص  
عليه لفظ الاستثناء حقيقة لقوله على غير **راسم** الادراك والادراك بالمعنى  
ويطلق عليه اسم الاستثناء بالحاشية والادراك الاستدراك الحاشية **قال**  
دام ظله وشرط عدم الاستدراك ويجوز ان يكون المستثنى اكثر من البولي  
فمثل الاستثناء عدم الاستدراك اجماعاً ثم اختلفوا فيه من قال لا يجوز  
ان يكون المستثنى منه اكثر من البولي في مساواة او اقل وقال القاضي **قل**  
ان يكون اقل واختارهم جواز الاطلاق لاجتماع علي بن ابي طالب على غير  
الاستثناء بلزم واحدة اعلم فلهذا اورد عيسى الاشارة افاد التي اجماعاً  
واذا اورد عيسى الاشارة فلهذا اورد عيسى الاشارة فلهذا اورد عيسى الاشارة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

...

قوله لا اله الا الله موجبة البتة لا يتبعه له والاجماع وعلى تمام الاسلام **قوله** لا اله الا الله  
اما من الاشياء التي والاول يكون فيها اجماع القول في جميعهم الرتبة التي هي عما  
والثاني في قولنا ان عبادي ايعطى عليهم سلطان الا اني يحكم من الغاويين يكون  
على الاصح خلافا لا في حسيده اجمع الحكم بان لا ذلك لما كان قوله لا اله الا الله موجبة  
فتو لا لبيد له بل في الاية عن غيره والاشياء التي هي الاسلام اجماعا فاما  
اجمع ابو حنيفة بان الاستشهاد يرجع الى الحكم لا في معنى وفي الشرح خارجي ومعلق  
الافاضة بالذبيحة اولى وفي الحكم بالاشياء لا في الاسلام الحكم بالنبي ولا في غيره  
وام قد واذ انعقد الاستشهاد فان كان مجرد عطف كان التجمع اجماعا الى المستشهد  
وان كان بعينه فذلك ان كان الثاني اكثر من الاول او مساويا والا فاما في الاول فله  
الاول فانه بعد الاستشهاد فاما ان يكون عطف والا فاما في الثاني فاما ان يكون مساويا  
اولا فالاشياء اربعة الاستشهاد وعطف ويكون الجمع عابدا الى المستشهد لا  
عوده الى الاستشهاد ولا متاع عطف المستشهد على المستشهد من ان لا يكون عطف  
عطف ويكون الثاني مساويا لاولا ويعود الى المستشهد من الاستشهاد عوده الى الاستشهاد  
الاول للاجماع على سلطان الاشياء المستعرق في ان يكون اكثر من الاول ويعود  
الى المستشهد من ايضا ان يكون الثاني اقل من الاول ويرجع الى الاول لقوله ولا اله  
الحكم بعينه فاما ان يعود الى المستشهد من عطفها واليه اولا في واحد منها والكل مع  
قوله لا اله الا الله

[illegible]

فون







علی حایانی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

يا ابا عبد الله السلام عليك وعلينا  
 السلام انا ارجو ان يكون هذا الكلام  
 الذي اقول لك اليوم من كلام  
 الله تعالى في كتابه العزيز  
 يا ابا عبد الله السلام عليك وعلينا  
 السلام انا ارجو ان يكون هذا الكلام  
 الذي اقول لك اليوم من كلام  
 الله تعالى في كتابه العزيز



الفصل الخامس في المعجزات المبينة

امرين او امرين والاول يدخل في العموم واما الثاني فلامنة للاستحالة المحرقة  
 نفسه **والادام** البنية السائر المحل المستأول للرجوع والادام للامنة  
 للعموم **والظن** **واذهب** كذا المحققين الى ان الخطأ الذي يقع ان يشترط فيه الذي  
 والامنة كقولهم يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا عام في حقه وضم وجود المصنف  
 وهو عموم العطف وانشاء المعارض ونظم من خصه بالامنة لان خصص الرسول  
 بمعنى افراد بالذم **والادام** ظاهرا السابع عشر الخاص العام لا يقتضي تخصيصا  
 للتحسين كقولهم لا يثبت مؤمن بكافر ولا ذو عيب في عهده لان العطف لا يقتضي  
 من كل الوجوه **واعطى** الخاص على العام لا يقتضي تخصيص العام شاملا ان اشياء  
 لما اشبهت على ان المسلم لا يثبت الذي يتزعمه الاستثنائي من بكافر قال **الحسين** انه  
 عطف عليه ذال العهد سوله ولاذ وعهد في عهد فكون معناه ولاذ وعهد في عهد  
 بكافر والامراده منها المحرقة ونحو ان يكون المراد الكافر الذي لا يثبت اليه  
 وهو المحرقة تتوهم بين المظنوف والمعطوف عليه واجمع المصنف بان المصنف  
 موجود والمعارضة لانه لا العطف وهو لا يلزم للمعارضة لان العطف  
 لا يقتضي الاستشراك **والادام** ظاهرا في حال المطلق على المتبدل ان كان حكم  
 المطلق محالنا لم المتبدل على المطلق عليه وان شامله فان الحد السليم  
 عليه وان اختلف على التحمل لا يدل على منفصل وقال بعض السافيه تبسيدا  
 انما هو

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

المستشار في الشريعة  
سيدنا محمد بن عبد الله

يتضمن عقيد الاخر لفظا وهو خطا لانه حال الشارح اوجبه على كل من رقبه كانت  
الظهار لم ينافى التمسيد بالامان في العقل والمطلق والمعتد اذ اورد افاما ان  
كلهما اول والا والا ان يتناول الساع ان الركون اعتوا رقبه مومنه ولا رقبه ولا  
يحل المطلق على المعتد منها لانه لا ينطبق بينهما البتة والثاني اما ان يكون الواحد  
في محل المطلق على المعتد مثل اذا ظهر رقبه فاعتن رقبه ثم يقول اذا ظهر رقبه  
مومنه واما ان يكون محله التمسيد الرقبه بالامان في كونه العقل واخطا في كونه  
الظهار فلا يوجب الحمل البديل من متصل لعدم الثاني وقال بعض الشافعيين هذا  
يتضمن عقيد الاخر لفظا لان القرآن كالعلم الواحد لان الشهاده لانه  
مرد واحد والحمد سائر الصنم هذا الظاهر على المعتد فكذلك انا وانطلق الحكم  
بانه لا ينافي لان الشارح لو قال اوجب كونه العقل رقبه مومنه واوجب كونه  
الظهار رقبه كبريت لم يكن متناقضا والقرآن كالعلم الواحد في عدم التناقض  
وعقيد الشهاده والاجماع **والد** اذ لم يطل الفصل الخامس في الحمل والمبين  
الاول والثاني وهو اللفظ الذي حل بحطاب لا يستعمل بنفسه في الدلالة على المراد **اقول**  
ما وقع من البحث المطلق والمعتد شرع في بيان الحمل والمبين وبدأ به المراد من  
بين النظر في هذا العلم عنها اللفظ الذي دل على المراد بحطاب لا يستعمل بنفسه في الدلالة  
على المراد فتولنا الذي دل على المراد يخرج الحمل والمبين وتولنا بحطاب يخرج المستأد

[illegible]

لاستعمل في الدلالة كان المراد ذكر التسميم لا التمر وهو على كونه يا أو غير طر  
 آ أنه بمعنى أن يكون الفعل يا أو جر حلا ومعه **ب** أن ذلك من واليا **ب**  
 في أنه لا يمكن أن البيان يحتاج إلى اقتران قرينة جارية أو قاطبة فلا يستعمل  
**ف** إجماع طلبة الحديث يطلق على اللفظ المستعمل في البيان وعلى ما ورد عليه بيان العمل  
 ما فادشيا معينا في اللفظ لا يعينه عرض اللفظ الذي بين النظار في هذا الفن  
 الحديث ويطبق على ما ظهر في الدلالة ويشترك في اللفظ لفظان **آ** اللفظ المستعمل في البيان  
**ب** اللفظ الذي ورد بيان عليه ومنها الجمل وهو ما خرج من العمل ومنه اجمل الحار إذا  
 جعت وفي العرض ما فادشيا معينا في نفسه واللفظ اليعينه قولنا ما فادشيا معينا  
 احتراز من الجمل وقولنا معينا في نفسه يخرج النكر وقولنا اللفظ اليعينه احتراز من  
 الاعلام وغيرهما يعينه اللفظ اعرض بعض شراح هذا الكتاب أن اللفظ المشترك  
 بين الوجود والعدم مجمل معه أنه يندشيا أصلا لأن السامع فكان مترددا قبل  
 سماعه وبعده كذلك وهو غلط فاحذر منه عند ارادة الحكم لأحد هذين المعنيين  
 لأننا أخذنا لأن اللفظ لم يوضع لأفادة معناه واللازم الدوريل لأتمام الغير  
 مافي الغيبة **ف** إجماع طلبة والتأويل **ف** احتمال لبعض دليل يضره أغلب  
 على الظن من الذي دل على الظاهر عليه **ف** كافي قوله بحري باعينا الجمل  
 على العلم بحري بعلنا لما شره تولى تحريم **ف** إجماع طلبة الجمل قد يكون لفظا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

باعتبار ارادة خلاف الظاهر منه كالعالم بخصوصه كالمشرك والمعتزلي  
باعتبار عدم ما يدل على حبه وقوله تعالى من فيها عدم المحل شرعي في صميم  
قد قسمه الى قسمين قول وفعل فالقول اما ان يكون اجمالا باعتبار استعماله في غير موضوع  
الظاهر منه اما ان يقتصر كالمحصر او على خاصه كالمحصر في المقعد من غير ان  
واما ان يكون حال استعماله وبصرفه في موضوعه كالمشرك والمعتزلي فانه يكون اجمالا  
باعتبار جعل وجهه فانه يمكن ان يقع على جملة ما زاد قبل وجهه كان محللا لانداء اعتبار  
ان ادام ظله النوراني يجوز ورود الحمل في كلامه وكلام الرسول عليه السلام  
في الجحيم وقوله فيها افراد يوس المحسنين في الخبر ورود الحمل في كلامه وكلام  
الرسول عليه وسلم والقل اصبح الملوك جميعا انه يمكن في الجملة ان ياتي المشرك  
انه واقع فيها والرفع دليل الجواز اما الاول لمقتضى المعطوفين والمطابقين من نص  
باعتبار ثلثه قروء هو موضوع للظهور والحيثية وقوله في التفسير والامامية  
فيما هو ارجح مما هو في الجملة ان يقتضيه الاطلاق اولوا الناس عيسى فكونا  
منهم من الحكم والاول اما ان يقتضيه به ما يحصل فيهم اولوا الناس في حال  
الانزاع كمنه في المطابق والاول عيسى من الظهور بعينه فائدة والاول مع العرش  
لا احتمال في حيثية ولكن الجملة مع البيان وقد اخذنا ادام ظله النوراني في  
في اسباب ليست محتملة وظلت انما جملة فيها التجميل والتخريم المضافان الى الاصل

اشارة مع صم ١٦٠٠  
وكتبه في الورق او الناب  
كما هو اذ منظر الى السان



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور

خلافاً لما ذهبوا إليه من أن تلك النسخ لا تكون  
شعراً في ذكرها شيء فتمت قوماً منها فذلك منها الجليل والتحرر المصا  
الى الاعيان كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
لا اجمال فيه وذهبوا الى ان النسخ لا يكون البصر الى ان جعل النسخ  
التجديد والتحرر من النسخ الى النسخ المحمود تعالى فتمت الامانة الى الوعد  
وتحريم الميثية من غير الى الاكل اخرج النسخ لا يتخلل وروى ما على الاعيان فلا بد  
من اصداره مني والمعاينة كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
او محذوراً من غير ما يقع من اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
فتبين اصداره من غير المعين وهو عين الاحمال واجابوا عن المصنف بما قد علمنا  
وان اقول لا نزاع حقيقى بينهم لان بعض المعاني اما ان يكون ارجح وحمل اللفظ  
عليه اولى او لا يكون كذلك فان كان الاول حمل اللفظ عليه اجماعاً وان كان  
الثاني فهو حمل اجماعاً ولا نزاع حقيقى هنا قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
خلافاً للمعنى لان الباء اما للتعريف او للتدوير المشترك من الجمع والوصف ومنها  
لا اجمال في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
وذهبوا بحسبته الى انها جملة اخرج المعنى بان الباء اما ان تكون للتعريف خاصة  
فيجب مع بعض الناس ولا اجمال لانه منوط واما ان يكون للتدوير المشترك من الجمع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور

والبعض ولا اجمال ايضا لانه يكون منوطاً بغيره كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
للمعنى خاصة وهو الاحمال ايضا وحسبكم الله لان الاصل عدمه قال دام طوله ومنها  
الدول التي خلافاً لابي عبد الله البصري لان الاصل لانه منوطاً بغيره كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
مجازاً الى الحقيقة اخرج كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
والى عبد الله البصري اخرج المعنى بان النسخ لا يكون البصر الى ان جعل النسخ  
الصحة لانه اقر المخدرات الى الحقيقة اخرج المعنى بان النسخ لا يكون البصر الى ان جعل النسخ  
ولا يجوز اصداره الا لانه زايده اصداره من غير ما يقع من اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
من غير مرجح فيه واحد غير معين واجابوا عن المصنف بما قد علمنا  
ايه السيرة بسبب محله في اليد ولا القطع لان اليد موضوعه للعوض والمكسب واستحقاقها  
في البعض على سبيل المجاز فاما القطع فهو الابانة اخرج كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
لعمله في اليد ولا القطع لان اليد موضوعه للعوض والمكسب واستحقاقها في البعض  
مجازاً فلا اجمال في اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
الخطا والنسيان لان الامر من غير ما يقع من اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
لا اجمال في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
وابو عبد الله البصري الى انه عمل لان فيه لا يقع فلا بد من اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
ان يفهم الكل وروح لانه يخالف الاصل فلا يجوز زايده من غير ضرورة واما ان يفهم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور

السنة السادسة

معين وروح الاسلام التزم من غير مرجح وهو بطلان في ان يكون اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
لا اجمال في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
على انه لا يجوز اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
الخطا في وقت الحاجة قد وقع اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
وزعم ان البيان الاجازة في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
جوزوا اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
مقامين الاول اذن المانعون من الكسب على الاطلاق على ان لا يجوز اصداره مني كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
الحاجة وجوز مجوزة الثاني اذن الناس في اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
الصبر في اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
بالمعنى لا يستلزم في عدم النأي ولا يحسن للفرق الظاهر وذهبوا للشاعرة وبعضهم  
الى جواز مطلعه لانه من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
ان يجوز اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
الحسين البصري الى ان النسخ لا يكون البصر الى ان جعل النسخ  
الحال واما ان النسخ لا يكون البصر الى ان جعل النسخ  
مع عدم الاداة وهو اظهر من اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
بالاطلاق اعترض عليه منع النسخ من اصداره من غير المعين في الابانة قال دام طوله ومنها ما هو ارجح

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور

واجره والذي في النهاية استقام الاستعداد اخرج كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
فيه ظاهره ونحوه الامور ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسب على الاستعداد  
السابق قبل الامر ببسبب النأي بالكلية بسبب ما ظهر من قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
الى وقت الحاجة وهذا العمل جيد قال دام طوله ومنها ما هو ارجح  
العام من غير ان يقع ما يخصه خلافاً لابي عبد الله لان النسخ لا يكون البصر الى ان جعل النسخ  
بطلان العقل وان لم يقع السمع في العقل ما يدل عليه عند جماعة ابناء وقدموا  
اقتلوا المشركين ولم يسموا استوائهم منه اهل الكسب الا بعد حين اخرج كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
سمع المكلف العام من غير ان يقع السمع في العقل ما يدل عليه عند جماعة ابناء وقدموا  
ان العام المكلف العقل يجوز سماعه من غير ان يقع السمع في العقل ما يدل عليه عند جماعة ابناء وقدموا  
كل التخصص اما الاول فطاماً الثاني لعدم الفرق بين اهل الكسب الا بعد حين اخرج كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
ان يسموا استوائهم منه اهل الكسب الا بعد حين اخرج كذا في قوله تعالى وحسبكم الله وحسبكم الله وحسبكم الله  
وفيه ما يحتج به من ان الانبياء معصون عن الكفر والبدعة خلافاً للعصاة  
وعن الكسب خلافاً للصحة وعن الصغار خلافاً للجماعة من المعترلة وخطا  
في النسخ خلافاً للجماعة من المعترلة وخطا  
وقد بينا ذلك في علم الكلام فالحاجة اليه هنا المانع من النسخ عن الاولين  
في النسخ لان الرخصة قد تلتزم من فعل فلانها من غير ضرورة واما ان يفهم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمعنى الذي لا يخفى على العقول  
التي تدرك حقائق الأمور



ان الانبياء معصون من الكسائر والصغائر عداوسها وعللها في التأويل قبل النبوة <sup>بعد</sup> وقد اخلص من عدائهم في مقام **الاول** الكبر ذهاب الفصلية في محور صدور الكبر لا محذور  
الذنب وكل ذنب كبر وعظمه سائر المحققين **الثاني** ذهاب الحثية في الجوار وقوع الدلائل  
منهم وذهب بعضهم الى وقوعها مع ذهاب حثية من المعنوية الى وقوع الصغائر مع عدائهم  
لكنها يتبع كسب هذا في غير الاحكام واماني الاحكام فقد استوفوا على اصحاء الكلدانيين عدا  
وسوا خلافا للمعاضي فان حوز عليهم السهو في التسليم وهو خطأ وذهب ابو علي الحنبل الى ان  
وقوع الصغائر منهم على سبيل التأويل يجوز قوم عليهم الصغائر هو الترتيب الاشاعرة والمعتزلة  
والفاطمية ابو بكر يجوز عليهم المعصية قبل النبوة كغيرها او صغيرة عداوسها وهو ارجح  
بعضهم انه سالهم اسم عيسى وعذنان العنبر اجاب في كل زمان وتحتوي في الكلام  
**قال** واما طلبة الياساني في وجوه التباسه بالنبي عدا وحتي ذلك خلافا لغيرهم لان طلبة  
تبعه فابتغوه وقوله لعد كان كتم في رسول الله اسوة حسنة وقوله ان كتم تحتون  
الله فابتغوا تحجبكم الله **قال** ذهاب قوم الى وجوه التباسه بافعال واخره ان  
جواز واختيار الغم الاول لوجود قوله فابتغوه امرنا بتابعه والامر للرجوع بطاعة  
س قوله نعم لعد كان كتم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر  
دل على كل من يرجو الله واليوم الآخر فله اسوة ومعناه قولنا يحى ان الله اسوة لهم  
الله واليوم الآخر وهو محرم فتح اساعدة قوله نعم لان كتم تحجب الله فابتغوا تحجبكم  
الله

الاستدلال من وجهين **١** انه كذا الاستماع والاعتراف **٢** انه على المحنة بالباطل **٣** **٤** واجبه في المتابعة **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧</**

الفصل الرابع في التبع

[illegible]

اذا ورد خطاب متناول للامنة خاصة ثم فعل عم فاعلا فيه والمصدر الى القول وان  
 ان كان متساويا لاناولة وتزاح فاعلا صار متساوية وعنا لتساوي وان اختلف  
 كان متساوية وان كان الفعل متقدما ووجه التماس فان كان القول متساويا  
 كان محققا له عن ذلك الغوم وان اختلفت خاصة كان حكم الفعل محققا له وان  
 كان عالما لاناولة على شوط حكم الفعل عنه وعنا وان لم يعلم تقدم احد ما تقدم القول  
 لانه اقوى دلالة لن الفعل اذا انتقارضا الفعل والقول واعتبر ما جعل المحال اعلى  
 من تقديره فالقول اما ان يكون متساويا للامنة خاصة او له خاصة او له ولا خاصة  
 انتعشا ان يكون محققا مساويا له ويعلم عنه فعلا فيه وتزاح عن القول  
 ويكون حكم الفعل محققا له متقدما بالقول مع ايجاز التام ومعه لا يستلزم ابطال القول  
 بالكلية ب ان يكون المرص محال لكن يسد الفاعل ويعمل القول ايضا في المرص محال  
 ورد دفعه فعمل القول ايضا ان يحمل التارخ ويعمل بالقول ايضا ان يكون  
 متساويا له خاصة وسد فكون تاما ان تزاح ان يجوز انجح الى قبل حصول الفعل  
 واللامح ذلك وان سدد الفعل وهو كما سدد ان يقع ما ووجه ان يحمل  
 التارخ فعمل القول لانه اقوى في الدلالة على ان يكون متساويا لاناولة ويتأخر الفعل  
 فالفعل خارج اما في حد ذاته واما في حد ما فوجه التارخ واما بالادلة العام او المحال  
 هذا ان تراخي ان يجوز انجح التي قبل حصول وقوله والا كان محققا له



يقال نسخ الكتاب اي ابطال واماني عن الاصولين ورفع الحكم الذي انسخه المفسر

من اخ عنه احتراز من التخصيص وقوله على وجوه لولا كان ثانيا احتراز من بيان انها  
عنده الحكم **قال** دام ظله واختلفوا في ان النسخ احول او ابرك النسخ رفع ومعه ان خطابه  
معلق على ما لا يخلو من لاطراف النسخ ليعني وقال الواحشي انه بيان انتهاء مدة الحكم على  
الخطا الاول انتهى بذاته في ذلك الوقت وحصل بعد حكم آخر **قال** احتراز من معنى  
النسخ وفيه النسخي احول الى النسخ رفع ومعه ان الحكم كان متعلقا بجميع الاوقات  
فالاول النسخ زال ذلك التعلق الحكم بانقضاء بذاته ما وجد وما سعدم بعده وهو  
النسخ وذهب الواحشي الى انه بيان انتهاء مدة الحكم ومعه ان الحكم الاول انتهى  
بذاته وحصل بعده حكم آخر والنسخ لا يدخل له في انقضاء له من لان النسخ جاز  
المسوخ وليس زوال الباقي بطلان الحكم او لان الكسوف عام مبرور واللام عليه  
قد تحرر في شرح الهندية **قال** دام ظله ابو السلف في جواز اكثر التمسك على  
ذكره وحال فيه او علم الاصحاب وجامع بين اليهودي لان الاحكام منوط بانقضاء  
ولا استماع في كون الرجوع متعلقا في وقت منقضاء في اخره فلهذا كان في  
الكيفية المنقضاء في وقت في وقت منقضاء وهو الخط والنحو لم يمتدح ان  
او شئها ناسخ تحريمها وقتها وان النسخ وقع في نسخ التمسك كثير من المحرمات  
على بيان موسى مع ابياته اجمع عند العلم على بيان رفع وغيره كمن الاحكام **قال** الشيخ

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

فتأمل في الاشارة لا بد طبق على الزمان المتطاول لا يمان موسى عهد ارا ذلك  
فان توازن اليهود انقطع لان منصرف استاصلم الامر من يد سلطع عدد التوارى قال  
دام طله اذا عرفت هذا فالشيخ قد وقع في الزمان كما في التمهيد والاعتماد للموافاق وشايرها  
العشرة ووجه تقديم الصدقة على الحاجة وتحويلها لاية الباطل من يديه والاشارة  
بعدم استخدام من كتب ما يطلعه ولا ياتيه بعد ما يطلعه لان ما من اوسع من الشيخ قال  
انتم لا تدرى على الشيخ في الزمان وقال ابو حنيفة لا يجوز اتيهم بوجه التوجه الى  
البيت المقدس من حيث التوجه الى الكعبة بان اية عهد الوفاة حوالا من ياربوا من وجه  
واعدا والى حال حوالا بل حوالا في نسخة في عهد الصدقة على الحاجة قال ابو مسلم في  
**قال ابو حنيفة** وهو معتبر بالحقوق في غيره وفي هذه الوجهة نظر حوالا انها الى زمانه ولا  
يكون نسخا عند المم واجبه ابو مسلم على مذهبه فتحويلها لاية الباطل من يديه والاشارة  
والاشارة بطل واجبة المم بان الامر لم يخدم من امكن ما سطر منها اذ لم يطل  
البحر في الشيخ في قبل مضى وقد فعله وبنه المحدث الى بطلانه لا نسخا كونه التي  
حسنا وتبني في وقت واحد والامر بالشيخ والتي غير الحسن فذلك الفعل في ذلك الزمان  
كان حسنا استعمال الشيء وان كان في حق استعمال الامر في **قال ابو حنيفة** في  
قبل مضى وقت فعله مثاله اذا قال الدعي ليا يصحبني يوما صلوا عند غروب الشمس فمضى  
ثم قال عند الزوال يا صلوا عند الغروب فمضى في الاشاعة وكاف في المعترض والمفسر للبيان والامر

وكثير من العلماء والاستدلال يتوقف على موطن **الاحمال** ان يكون الفعل حسنا  
في وقت واحد **بانه** يستحيل الامر بالبر والتميز الحسن اذا مر ذلك في قول النعمان في ذلك  
الوقت اما ان يكون حسنا او قبيحا فان كان الاول استحالة الشيء عنه وان كان الثاني  
استحالة الامر به **فادام** عليه والاستحالة فيقول الى حوزة لانه امر ابراهيم بدخ ولده عليه  
اخرى في المنام اني قد حكمت ثم نسخ عنه بالقدرة وهذا عندني اقوى وانما امره في الحزم  
ان المحذور الصريح كما هو الفعل بما ذكره المحققان الامر فجاز ان يكون الشيء حسنا الا  
ان الامر به يستلزم على نوع عقوبة فليحذف النسخ باعتبار حقوق منع الاحوال الامور **فان**  
المهم هنا اختيار هذه الاشياء واجتنب عليه لانه امر ابراهيم بدخ ولده ابراهيم عليه  
عنه بالقدرة قبل وقت الفعل قبل لان امره بدخ بالقدرة واحدة ولو لم يكن مأمورا  
به لم يوجب الى التوبة واجتنب حله المعتدلة بان المحذور النسخ كما هو الحال في الاعمال المحذورة  
الامر التي جاز ان يكون الشيء حسنا الا ان الامر به يستلزم على نوع عقوبة فليحذف النسخ  
باعتبار حقوق الامر الامور والافاقى عنده في هذه المعتدلة **قال** دام طهارت البحث  
الراجع يجوز نسخ شيء الى غير بدل كالصدقة امام الغنا **فان** الى ما هو اقل في الامور  
على حوزة نسخ شيء الى غير بدل خلافا لقوله لانه نسخ وجوب الصدقة امام الغنا **فان** وجوب  
الاساكن بعد الفطر في الليل الى غير بدل وهذا المحذور ايضا الى حوزة نسخ الشيء الى ما هو اقل  
خلافا لغيره اقل الطاهر لانه نسخ شيء المحذور في النسخ باحد والرحم وبوانت اما







الصيام من الليل الى الفجر اذا صار اجمع والاصح ان يجمع ولما اختلفت في وقتها  
عن اتفاق اهل الحل والعقد من امة محمد صلى الله عليه وسلم والاشراك  
في الاعتقاد والفعل ويعني باهل الحل والعقد المجتهدون في الاحكام الشرعية وقد  
على امرين الامور محل العمل والشرع والاعتقاد الثاني اجماع ائمة محمد صلى الله عليه وسلم  
والجواز اما على قولنا فلا نأخذ بالمعصوم في كل زمان وهو سيد الامة فالجواب قوله واما على  
قول المجتهدين في كل زمان واما على قولنا فلا نأخذ بالمعصوم في كل زمان من بعد ما بين  
له المدي ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما نولي في التوعد على اتباع غير المسلمين وجوب  
اتباع سبيلهم ولو لم نؤمر بذلك جعلنا امة وسطا والوسط العدل ولو لم نؤمر بغير امة  
اخرجت للناس ما نؤمر بالموافقة وتكون عن المنكر وهو مقتضى امرهم بكل معروف  
ونهي عن كل منكر وقوله لا نأخذ على الضلالة اولا هذا استدلال الخالد الذي يجوز  
خلو الزمان من معصوم وهو وجوده قوله ومن يتأقن الرسول من بعد ما بين لاهد  
ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما نولي جمع من شاذ الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين في  
التوعد فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مما خلا اجماع بينه وبين المخطوف في التوعد كما لا  
يخون ان قال ابن زبنيث وشذ الامة عاقتك كتب ان مبالغ غير سبيل المؤمنين محظوظ  
في ائمة وفيه نظر قوله وكذلك جعلنا امة وسطا والوسط العدل في قوله لا  
كتم خبر امة اخرجت للناس ما نؤمر بالموافقة وتكون عن المنكر الى امرهم بكل

هذا هو الوجه في قوله لا نأخذ على الضلالة  
والجواب ان قوله لا نأخذ على الضلالة  
هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر  
وقوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر

اولا هذا استدلال الخالد الذي يجوز خلو الزمان من معصوم وهو وجوده قوله ومن يتأقن الرسول من بعد ما بين لاهد

معروف ونهي عن كل منكر فاجمعوا على خطأ كان قد اجتمعوا على شكر فكونون امة من اهل  
المعروف وقوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر  
احداث قولنا ان نؤمر بتبطلان ما اجتمعوا عليه كالجواب قبل المال وقوله لا نأخذ على الضلالة  
وان لم نؤمر بتبطلان الاجماع جاز نعم المانع اولا كذا سنده فالحق فيما لا يخفى ان الاجماع  
الكل او بالاجماع بعضه والوسط العدل فاذا اختلف اهل العلم الاول على قولين من جهة  
قولهم بعدم ان يدرك ان كانت معصوم الاول وجود اهل الطوائف اختيارا لمعصوم وهو ان الله  
اما بغير الخروج عما اجتمعوا عليه ولا فان كان الاول لم يجز احداثه كاختلاف الامة في كل  
مع الاجماع على قولين فمنهم من جعل المال كله الجهد ومنهم من قال بغير الاجماع فالقول الثالث  
وهو القول بكون المال كله للاجماع غير جائز لاستلزام مخالفة الاجماع لانفاق الزميين على  
الجهد خطأ وان كان الثاني جاز لعدم المانع من مخالفة الاجماع بالغير فالحق مقتضى امرهم بكل  
واخرون لا يجوزون شيئا من القول بخياريه بالعرف دون البعض لا يرفع مجازا على قولهم  
مدح في ضرورة ما اجماعهم ولو لم يفضل الامة بين المسلمين فان بقوا على عدم اتساع  
الفصل وكذا ان علم اتحاد طوائفهم في المنكر كالمخالفة لعله انما هو كذا في الامر وفي الاجماع  
في ثبوت احاديثها واثباتها في وان لم يكن كذلك فانه لا خلاف في اجماع المسلمين في المسلمين  
فمن يعجز عن عدم ان يعمل بها لا يخفى اما ان قولنا لا يفضل من اهل بيت المسلمين والا لكان لهم  
اصحابهم منها والاول لا يجوز الفصل بينهما في وجوب طاعة ائمة المسلمين في كل  
واحد ان حكم بعض الامة بالتحليل والعنف الاخر لا يخرجهم عن ان لا يسلطوا عليهم في كل

هذا هو الوجه في قوله لا نأخذ على الضلالة  
والجواب ان قوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر  
وقوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر

اولا هذا استدلال الخالد الذي يجوز خلو الزمان من معصوم وهو وجوده قوله ومن يتأقن الرسول من بعد ما بين لاهد

اشافي ان علم اتحاد طوائفهم في المنكر كالمخالفة لعله انما هو كذا في الامر وفي الاجماع  
احاديثها واثباتها في وان لم يكن كذلك فانه لا خلاف في اجماع المسلمين في المسلمين  
ان من واقع الشافعي في قوله لا يفضل من اهل بيت المسلمين والا لكان لهم اصحابهم منها  
يجوز الاتفاق بعد الخلاف في يجوز الاتفاق بعد الخلاف خلافا للغير كاتفاق الشافعي في  
امان الاول بعد اختلافهم فيما اولا اجماع اهل العلم الثاني على احد في العلم الاول  
انعتد الاجماع في قوله لا يفضل من اهل بيت المسلمين والا لكان لهم اصحابهم منها  
الممكنين وكثير من علماء السلفية والجمعة تساؤل اهل الاجماع اولا اجماع اهل العلم على  
حكم بعد اختلافهم على قولين احدهما اولا اجماع اهل العلم بعد اختلافهم على قولين على احدهما  
اولا ان الله لا يجمع في الاول وفي الثاني ان لم يزم فوق ما اجتمعوا عليه اولا والامح في  
دام طله وانفراض العلم غير شرط اولا اجماع له مع عدم الانفراض في انوافض العلم  
غير معتبر في اجماع خلافا لبعض العلماء والممكنين اولا سبها وان يجوز ان يورث لاد الاجماع  
له مع عدم الانفراض اولا اجماع طله ولو قال بعض اهل العلم فلا وسكت الحاضرون فالجواب  
ليس بجواب لا احتمال السكون غير الرضا اولا هذا ما دخل في الاجماع ومنه في الاجماع السكون  
واحد من فقال الجاني انه اجماع وجه وانفراض العلم وقال ابو هاشم انه لا يجمع كذا في  
وقال ابو علي هبة ان كان من حكم لم يكن اجماعا ولا حجة وان كان اجماعا وحجة ووجه  
اشافي الى انه لا يجمع ولا حجة وهو اختيارهم لاحتمال السكون غير الرضا كالمعتد اودع  
احتماده فيها واعتقاد ان كل عهدة مصر او طين وقام غيره مقامه في الاكابر اولا اجماع طله

هذا هو الوجه في قوله لا نأخذ على الضلالة  
والجواب ان قوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر  
وقوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر

ولو قال بعض الصبية قولنا ولم يحدل بخلاف لم يكن اجماعا اولا هذا ما دخل في الاجماع  
وليس منه ايضا واجمع الحكم عليه باخالف اهل العلم من عدم احكامهم وقوله لا نأخذ  
عندي ان كان ما نؤمر به الذي كان اجماعا اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
خطا فاما لا يجمع بعض المؤمنين اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
نوع جبهة الماشي اليه من الجهد وخطا جبهة فكون من اجماع الحكم باممهم في  
اما اجماع العزة فانه في قوله لا يحدل بخلاف لم يكن اجماعا اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
نظير او لعله في قوله لا يحدل بخلاف لم يكن اجماعا اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
اجمع الامة الى ان اجماع العزة في خلافا في ان يعرف اجماع المضربين الاول  
ان الخطا راجع وكل راجع عن اهل الصوري وطاهه واما الذي فلو لم يحدل بخلاف لم يكن اجماعا  
انه ليدعهم حكم الرجز في البيت ويطهرهم بطهر اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
دايم مع التسليم لكن الثاني طهرا لعدم الملاءمة طاهه بيان بطلان الثاني فلو لم يكن  
ان يترك حكمه حال تسليمه لم يحدل بخلاف لم يكن اجماعا اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
ليس المراد احدا دون الاخر والا لكان ذكره عتسا ولا الجمع من جهة مجمع والامح  
لم يحدل بخلاف لم يكن اجماعا اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
لم لا يجوز ان يكون قوله لم يحدل بخلاف لم يكن اجماعا اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
الجماع لا يجوز الاجماع الا في الزم في الخطا على كل الامة اولا اجماع طله واجمع اهل المدرسة في  
الى ان الاجماع لا بد وان يكون عن دليل وقول قوم يجوز ان يكون لاهد وان يوزع الله على اختيار التوام

هذا هو الوجه في قوله لا نأخذ على الضلالة  
والجواب ان قوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر  
وقوله لا نأخذ على الضلالة هو مقتضى امرهم بكل معروف ونهي عن كل منكر

اولا هذا استدلال الخالد الذي يجوز خلو الزمان من معصوم وهو وجوده قوله ومن يتأقن الرسول من بعد ما بين لاهد

اولا هذا استدلال الخالد الذي يجوز خلو الزمان من معصوم وهو وجوده قوله ومن يتأقن الرسول من بعد ما بين لاهد







خبر من محمد بن علي بن احمد  
 استبش الاكراد جرجان وادي  
 منكر الله بن محمد بن علي بن احمد  
 عاد جرجان في



دون الرواية

لان النسخ لا يزيد على الاصل **شرط** بعض المحققين العدول في المكره والحجج والرواية والما  
 وقال القاضي ابو بكر للشرطي في احد ما قيل بشرط في الشهادة دون الرواية وهو اختيار ائمة  
 لان العدول بشرط الرواية بشرط الشيء **شرط** على **اصله** **دام** ظله ولا بد من ذكره **بشرط** الحجج  
 دون التعديل **ادع** القاضي ابو بكر الى ان الاتعاب بالاطلاق فيها وقال قوم لا بد من ذكر  
 السبب فيها وقال القرون لا بد من ذكر السبب **الحجج** دون التعديل وهو اختيار ائمة لان اساس  
 الحجج تحديد فيما فاذا اطلق جائز ان يكون قد حجج بما لا يوجد **بشرط** عند المحقق ولو كان في  
 معتقدا لكان المجتهدا فيكون ذلك السبب وجوب الحجج والمالط وكذا التعميم **دام** ظله  
 اذا وقع التعارض يقدم المباح اذا اتفق المولع ما نسبت المباح قطعاً فبما يتعارض  
**ادع** تعارض الحجج والتعديل فلاح لما ان يطلق المباح **بشرط** الحجج او بعضها فان اطلق تقدم  
 قوله لاحتمال اطلاع علي ما يخفى عن العدل وان عينه ونفاه العدل حصل التعارض فحينئذ  
**الترجيح** **دام** ظله واذا حكم شهادة او عمل رواية او قال هو عدل لا تعرف منه كذا  
 او اطلق مع عرفانه فهو تركية ولو روي عنه لم يكن تركية الا ان يكون عاده عدم الرواية  
 عن غير العدل **التركبة** مراتب **ادع** ان الحكم شهادة مع عدم قولها شهادة **محمود**  
 المحال وهو علاها بان يقول هو عدل وذكر السبب لو يطلق مع علمه بشرط التركبة  
 رواه ضمن الاول لان الاول بقوله **ادع** ان يرى عندنا او روي عنه لا يرى للمع عدل  
 والامكن تركية وهو انقص الاولين **الترجيح** التركبة فيما ان يدل روايته ان  
 علم استناد العمل اليها وهو واضعها الاحتمال ان يرى العمل روايته **محمود** الخا او قد اقرن

ووافوا بالميثاق  
الاصل بكذب عنه  
الفرع عند الساق  
ويوسط اجماعا  
المختصوع اجماعا  
مقد بل الشها

فرا القوام

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الثاني قوله عه وتول هذه الامة زهرة بالكلية وزهرة بالسنة وزهرة بالياس فاذا فعلوا  
 ذلك فقد صلوا واخذوا قولوا عه سترق النبي على بعض المسلمين وقد اعلمتم قوم  
 يعقوبن الامور بربهم فيكون الخلال وتخلون الحجام الثالث اطاع الصحابة وحي  
 على ٩٤ فانه قال ان اراد ان يفتحهم جميع فليقلع الجذريه وقال لو كان الدين بالار  
 لكان باطن الحق اولى بالفتح من ظاهره وقال لو كان الحق باطنا لظلمت ارضي بطلاني  
 اذ اقلعت كما الله بري وقال عه اياكم وانصحا الربا فانهم اعداء الله اعيته الاضواء  
 ان يخطوا فعلموا بالاراي فصلوا واخذوا ولم ينزل الويل للذين الذين بالياس وينسون  
 العالم به واحكام العتر تحت الرابع ان الدين بالياس يستلزم الاخلاق والاعمال  
 الى الامار والخلة والاصلا فحصى عنه الحاشى شرعا على تباين الخلق في  
 الاحكام واختلف المتاملات فيها وذلك منع من الياس فطعا والحق الرب خوار  
 التقى بالياس فنع منه الاماميه والنظام وبعض المحققين كالحكي الاسكافي وحسن  
 وجه حسن وجود السيد المرتضى وابن الحيد وشاشي واوجيه وما لا يحصى  
 واكثر الثمنا والمكاتب والقائلون بالجواز فليعقب الى الواقع واختار ابن  
 الحيد من الاماميه وقال الشافعي انه في بوقوع في صورتين آ المقصود عليه  
 ب قيس تحريم الضرر على جميع الناس ومنع المصالح من العبدية الا في هذه الوجهين  
 احدهما بوجه اول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأخذوا من ايدي الله ورسوله ويكون القول  
 بالياس عديم بين ايدي الله ورسوله يكون متعاضدا ب قوله وان تموا لاعداء الله

قوله في شمس على جميع من الكون  
كجود الوضوء من الاضاحات الخمس  
والا خلاف بيننا على ما يوجب قطع حرق  
من الضاحات حرقا وقضيا اذا كان في الضاحات  
التي هي في الضاحات

وكانت في الزمان  
الذي كان في الزمان

[illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

عبد القوي وصفا  
عبد القوي وصفا

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب  
والعلم نور في القلوب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقوته  
ويعلم ما لا يعلم ولا يرى ما لا يرى  
ولا يحيط به العقل ولا تدركه الحواس  
ولا يوصف بالصفات ولا يحد بالقياس  
ولا يحد بالزمان ولا يحد بالمكان  
ولا يحد بالعدد ولا يحد بالقياس  
ولا يحد بالزمان ولا يحد بالمكان  
ولا يحد بالعدد ولا يحد بالقياس

[illegible]

العلم المخصوص قد يكون منكم وكونكم غافرا  
عنه يخرج والآن من الذي كان من العلم كونه من  
العلم والآن من الذي كان من العلم كونه من  
العلم والآن من الذي كان من العلم كونه من

[illegible]

فان العلة في العادات وانما قال في العادات **اقول** وهو غير دل على العلة  
سافر في اول الفصل من ان جبري شرعنا على احتلالها وتماثلها في المحل  
على سوي الضرب لو كان في المصائب **والعلم** العليم لاجتماع التيقن والتمسك  
اجماعا وكذا المتعمد بيان الملازمة ان الوضوء الواحد قد ينشئ التيقن كالاستحباب  
لما لا يحرم انزاله العقل والتحليل مانع من ان العادة ان يكون هي المحم والوضوء  
الاول في لعدم الضابطا والثاني ان لم تشمل على الحكم بجزء العليل في تطاهر والا فلو  
العلم وقد ينعدم جواز ذلك فافهم فلهذا الثاني فيتمش وعرفوه بان الوضوء  
يؤثر في حكمه دون وضوء آخر فيكون اولى التيقن من الوضوء الاخر شال ذلك  
بمعنى المؤثر في رفع الحائل فيؤثر في رفع الحائل عن الكساح دون الشبهة لانها  
يؤثر في حبس هذا الحكم وهو رفع الحائل وكذا في الاخر من الاخر من مقدم على الاخر من  
في البيات فيكون مقدم على ولاية الكساح ويقبلون مقدم في الكساح بسبب مدعى  
رث بالماضية وهو راجع في الحقيقة الى الوضوء الثاني في الطهارة يعني اطال هذا  
هذا هو الطريق الثاني من الطرق التي تتناول بها العلم وهو المؤثر وقد عرفوه  
الوضوء في حكمه في الاصول دون وضوء آخر قوله المؤثر في حكمه احراز  
المؤثر في عينه بالاضطرار عند الشك في اوله كالاستحباب والملازمة وحمل التيقن  
على تقدير عدم النص العليل لان معنى الاستحباب التيقن وقد ثبت اعتبار عينه  
غير الحكم في الجبر ولم يظهر تأثيره في حكمه ذلك ولا خص في عينه ولا جبر في عينه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



واحتد به ايضا في الموضع حيث جعل الحكم بالعليل بحسب الفعل القدر العدم وان في محل  
على الحد وفي القصاص فان خالفنا في معززة خذ القصاص وهو الموضع حيث  
في عين الحكم كالمسألة على السبيل على قليل الخمر والفرج مجامع دعاه الى كره فان الشارع اعتبر  
جنبه لان المحل ما كانا راعية الى ما حرما الشارع وانما قال في الاصول لان الحكم انما يكون  
في صورة غير الفعل فمال الطوع الذي يورث في دفعه الى المال فيوزن في دفعه الى الخمر في الموضع  
التي تارة لا يورث في حقل الحكم وهو دفع الخمر وكما يعلون في دفعه الى الخمر في الموضع  
في المبعوث بالمسألة واعلم ان هذا الوصف راجع في الحقيقة الى الوصف للشارع والظاهر  
منه في ابطاله لان الموضع من جهة اقسام المناسبة فادام ظل الشارع الشئ وهو الوصف  
المستلزم للشارع وليس في مناسبة وهو غير ذلك على العقب لان المناسبة احدى من جهة  
ابطالها ولان القصاص لم يعلو الوصف الشئ فيكون مردودا في هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ وقد احتسب في قوله فقال المصنف القاضي ابو بكر انه الوصف المستلزم  
للمناسب كقفل الخمر بالراجح الفاعل المستلزم للشئ المطرقة في الوصف الذي ليس  
للمناسب ارجح المناسبة وبما ساد المناسبة اخرج الطريق وقال فيكون هو الوصف الذي  
عرف بالوصف تاخير في الموضع الخمر في الموضع الذي لا يعلو كالتعليل بحسب الفعل العدم  
العدوان في محل العمل على الحد وفي القصاص فان خالفنا في معززة خذ القصاص  
كالاظهار في اليد والرجل اذا عرفت ذلك فتأمل الشئ ليس محتمل لو جاز ان المناسب  
اقوى منه ووط قد اطلناه هذا الى الاطلاق بان الصحابة لم يعلو بالوصف

هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ

هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ

فكان مردودا لان المحل في العمل بالقصاص وانما على العمل بالحد وان ان الوصف المستلزم  
ان لم يكن مناسباً في مردوداً بالانفاق وان كان مناسباً في معززة خذ القصاص  
قال في الموضع الذي لا يورث في دفعه الى المال فيوزن في دفعه الى الخمر في الموضع  
التي تارة لا يورث في حقل الحكم وهو دفع الخمر وكما يعلون في دفعه الى الخمر في الموضع  
في المبعوث بالمسألة واعلم ان هذا الوصف راجع في الحقيقة الى الوصف للشارع والظاهر  
منه في ابطاله لان الموضع من جهة اقسام المناسبة فادام ظل الشارع الشئ وهو الوصف  
المستلزم للشارع وليس في مناسبة وهو غير ذلك على العقب لان المناسبة احدى من جهة  
ابطالها ولان القصاص لم يعلو الوصف الشئ فيكون مردودا في هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ وقد احتسب في قوله فقال المصنف القاضي ابو بكر انه الوصف المستلزم  
للمناسب كقفل الخمر بالراجح الفاعل المستلزم للشئ المطرقة في الوصف الذي ليس  
للمناسب ارجح المناسبة وبما ساد المناسبة اخرج الطريق وقال فيكون هو الوصف الذي  
عرف بالوصف تاخير في الموضع الخمر في الموضع الذي لا يعلو كالتعليل بحسب الفعل العدم  
العدوان في محل العمل على الحد وفي القصاص فان خالفنا في معززة خذ القصاص  
كالاظهار في اليد والرجل اذا عرفت ذلك فتأمل الشئ ليس محتمل لو جاز ان المناسب  
اقوى منه ووط قد اطلناه هذا الى الاطلاق بان الصحابة لم يعلو بالوصف

هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ

الحد في الخارج

والوصف الظاهري لا يعلو ذلك في الوصف الظاهري حتى ان وهو غير ذلك في الوصف الظاهري  
اولا فليس من تعليل حكم او ما ثانيا فليس من جهة الاوصاف وعدم الوجود لا يدل على  
عدم الوجود وما ثانيا فليس من بطلان التعليل باحد الاوصاف المذكورة وما ثانيا فليس من  
التعليل بغير الوجهين من جهة اوله وما ثانيا فليس من بطلان التعليل باحد الاوصاف المذكورة  
اكتفاء بالعلية دون الثاني ان هذا هو الطريق الخامس لان العدم وهو السبيل والحد  
وهو عبارة عن عدم الوصف والاصل في تعليل الباعث وان احصا التعليل في احدها  
باعتباره عن الثاني كما يقال لا بد من التمسك به واما الاكسار او اعضاده من العدم او غيره  
من الاوصاف التي يذكرها المصل ويذكر في جهة بطريق النفاذ وغيره من الطرق فليس  
ان يكون هو الاكسار وهو غير ذلك على العلية وجود المنع من تعليل كل حكم بامتناع  
من جهة الاوصاف وعدم الوجود لا يدل على عدم الوجود في المنع من بطلان التعليل  
بواحد من هذه الاوصاف فتجوز التعليل بجميع وصف من هذه الشئ او ثمة فتجوز  
اكتفاء احد هذه الاقسام الى اثنين احدهما صالح للعلية دون الثاني فالعلم ظم  
الحد في الخارج وهو ان يكون الوصف الذي ليس مناسب ولا مستلزم له ولا يخلو  
الحكم عنه في جميع الصور المعاني لم يلزم في الموضع لان التعليل لان الاطراف في الموضع  
لو كان الوصف لا يوجد الا بوجه واحد الحكم وهذا يتوقف على وجود الحكم في النزاع  
فلو انشأ وجود الحكم في النزاع يكون الوصف علة ويتوقف عليه الوصف بالاطراف في  
الدور وايضا فان الطرق يوجد من دون العلية كالتجسس المحذور والمجهر

هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ

ولان فتح هذا الباب ينفي الى ان الذي ان كان متوقفا في ازالة النجاسة بالحد في الخارج  
التعليل على جهة فاعله في ازالة النجاسة به كاداه في هذا الطريق السادس  
في الطرق وهو ان يكون الوصف الذي ليس مناسب ولا مستلزم له ولا يخلو  
الحكم عنه في جميع الصور المعاني لم يلزم في الموضع لان التعليل لان الاطراف في الموضع  
لو كان الوصف لا يوجد الا بوجه واحد الحكم وهذا يتوقف على وجود الحكم في النزاع  
فلو انشأ وجود الحكم في النزاع يكون الوصف علة ويتوقف عليه الوصف بالاطراف في  
الدور وايضا فان الطرق يوجد من دون العلية كالتجسس المحذور والمجهر

هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ

الوقوع

هذا هو الطريق الثالث  
من طرق العدم وهو الشئ



Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

کتابخانه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

العا واما ما ثبت ان الاصل عند الله الدليل متاخر فلهذا الاصل في التمهيد قبل  
 ما رسول الله قال ان سيد الرجل قبل ان يستشهد فقول له علم بشيئكم الكذب  
 الرجل قبل ان يستشهد فقول له لا اؤلفه فقول له وبالله وبآل بيته وحق العادة  
 البر الثالث في حكم الادلة المتعارضة او المتعارضين وبيان فان كانا عامين او خاصين  
 وكانا معلومين كان المتعارضان في قتل المدعي الشرع والاتساقا ووجب الرجوع  
 الى غير ما وكذا لو لم يعلم التامع ولو كانا مطلقين كان المتعارضان في كل واحد منهما راجعا  
 لم يعلم التامع ووجب الرجوع فان تساوى اوجب التحسين وان كان احدهما معلوما و  
 الاخر فان كان المعلوم متاخر كان ناسخا والغير المعلوم وان كان احدهما  
 عم من الاخر مطلقا وكانا معلومين او مطلقين كان الخاص المتاخر ناسخا للعام المتقدم  
 والعام المتاخر ناسخا للخاص المتقدم عند التحسين وعند التساقط في العام على الخاص  
 ان وردا معارض العام بالخاص اجماعا وان كان احدهما معلوما والاخر مطلقا  
 قدم المعلوم الا اذا اقتضى ان كان المطلقون هو الخاص فانه يخص العام عند جماعته  
 وقد تقدم الدليلان المتعارضان اما ان يكونا معلومين او مطلقين او احدهما  
 معلوما والاخر مطلقا وعلى كل تقدير من هذه العادة يلازم اما ان يكونا عامين او  
 خاصين او احدهما عام والاخر خاص وعلى كل تقدير فاما ان يعلم التامع او لا فاقسام  
 ثمانية عشر الاول ان يكونا معلومين ويعلم التامع فاما ان اقتضى ان تقدم احدهما فان  
 كان الاول ناسقا ووجب الرجوع الى غير ما ولو كانا مطلقا لا اجماعا اراد بعض النصارى كل



وضع المراد معلوما عند الاشاعرة اوسنة في  
 قناع اما ان يكون معلوما قايلا للمعنى الاول فان كان الاول كان المتعارف ناخولا  
 الاساقفا ووجه الترجيح الى غير ما اعلم من عدم مرجح للاحد مما بان ان يكونا  
 معلومين فامس وبجمل التارخ تساطا ورجح الى غير ما بان ان يكونا معلومين خاصين  
 وبجمل التارخ حكم كاعام ان يكونا معلومين خاصين وبجمل التارخ حكم كعامي  
 ان يكونا معلومين عامين وبجمل التارخ حكم كالمعارف ناخولا وان افترقا ووجه الترجيح  
 فان تساوبا ثبت التخيير ان يكونا معلومين خاصين وبجمل التارخ حكم كالمخاص  
 ان يكونا معلومين عامين وبجمل التارخ حكم كالمعرج فان تساوبا ثبت التاخير  
 ان يكونا معلومين خاصين وبجمل التارخ حكم كالمسابع ان يكونا احد معلوما  
 والاخر مطلقا وكما عاين وبجمل التارخ فان كان المعلوم متعارفا كان ناخولا  
 الاعين العمل بالمعلوم ي ان يكون احدهما معلوما والاخر مطلقا عامين وبجمل التارخ  
 معين العمل بالمعلوم ي ان يكون احدهما معلوما والاخر مطلقا خاصين وبجمل التارخ  
 الحكم كعامي ب اما الحكم كالمعرج الحكم كعامي حكم ان يكون احدهما  
 اعم من الآخر وبما معلومان والمتعارف الخاص كان ناخولا العام المستعم والعام المتعارف  
 ناخولا الخاص المستعم هذا مذهبه الى حسن والفاضل عبد الجبار وذهب السافعي والرحمن  
 للحد التبري الى ان العام يعني على الخاص بمعنى ان يكون محصيا وان افترقا الحكم  
 بالخاص ية السلك بما لا يمكن جعل التارخ مفقدا الى السافعي معنى العام على الخاص  
 ابو حنيفة توقف به ان يكون احدهما اخص من الآخر وبجمل التارخ وكما مظهر

مجلسه علمی، انوار علی و ابی حسن  
و کونار و ابی حسن

وحكم الحكماء المعلومين بان علم راجح وحكمه باخفى برآن يكون احد معاني العلم الاخرى  
 احد معاني العلم الاخرى واولها العلم بالاشياء من غير العلم بالاسم فانها تكون العلم  
 بها الخاص فانه يخص العام وقد يفتقر العلم بالاسم الى العلم بالاشياء فانه خاص  
 من يخص العام مع الاقتران وتقدم العلم عندنا لا يركب العلم **فان** العلم بالاشياء  
 في راجح الاخبار التي رواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم او كان رواه ائمة العلم او اوردوا  
 اشهر راجح والغير راجح من غيره والافضل راجح والعام الغريب راجح والخاص الباطن من العلم  
 خارج الواقع راجح والاكبر مجالته للعلم راجح والمعلوم عدالة بالاختيار راجح من العلم  
 والذكر بالاقل والاول الاشد خطا راجح والحجاز راجح من العلم والجمهور رواية راجح  
 من غيره والمقبل وقت السمع راجح ودواعي السمع راجح وراوى السمع راجح من رواى السمع  
 المتعصب حديث غيره راجح والذكر راجح من المكي بعد المكي والوارد بعد طوله والشيء  
 راجح ودواعي السمع راجح من الرواية ولا راجح الا في الغيب والى ما تقدم والذال  
 بالوضع الشرعي او العرفي اولى من الشرعي والحمية اولى من الحجاز والذال بغيره اولى  
 من الذال بوجه واحد والمقبل اولى والمؤخر اولى وما فيه تديد اولى والناقل حكم  
 الاصل راجح عن الغير وقبل العلم بالاشياء على الخبر راجح عندنا كرجح على المشي على الاشياء  
 وصيبيان عندنا حاتم والخبر للظن والعقائد تقدم على الباطن عندنا كرجح قوله  
 الاصل ومولايان عندنا من الباطن على الخبر راجح على الغيب والذي يدل على بعض العلم راجح  
 من الذي تركه اذ ان كان تركه بحجة لا علمية فانه راجح من الاخبار عندنا كرجح



١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

[illegible]

189

[illegible][illegible]

11/19/20

واوله يوش الى الزعم كان عقلا  
 واوله المصير الى المحرورين  
**الاول**  
 قبل ما يكون ان اذ لم يكن لها  
 بالاجتهاد ان الالقاء  
 ثم ومن بعد على حصول الامر  
 بوجه روحاني لما في هذا العلم  
 الكل كان معلوما وطريق  
 امور بالاجتهاد على ما هو  
 لا سيما في كونه منسوخ  
 ما هو ارجو ان لا يشاء الله  
**ثاني** وعلى اولى ما يكون  
 تولد ما عتدوا واوله  
 لاجتهاد لا في اعمى من  
 من افضل العلوم افضل  
 من افضل من هذا العلم وهو  
 من افضل العلوم غير ان  
 من افضل العلوم غير ان  
 من افضل العلوم غير ان

[illegible]



قال دام ظل الله تعالى في الدنيا عشرة اجتهاد وواحد من اجتهاد الاو والاحكام... في النظر فيما هو من سبيل النظر العشرة... في حصوله من سبيل النظر العشرة... هو من سبيل النظر العشرة... الاصطلاح في النظر العشرة... النظر في سبيل النظر العشرة... فانه غير الاجتهاد والمجتهدين...

هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة...

والاكتفاء في النظر العشرة... والاكتمال في النظر العشرة... والاكتمال في النظر العشرة... والاكتمال في النظر العشرة... والاكتمال في النظر العشرة...

الاماميه والاحكاميه الى عدم جازية ودها من جنس الوحي الى انه كان متقدما بالاجتهاد ودها من جنس الوحي الى انه كان متقدما بالاجتهاد... غير قطع ومن انما من جازية الاجتهاد في الوحي... قوله وما ينطق عن الهوى ان هو الاوحي وحى... ان انتج الاماوي الى وهو من ان يكون الحكم الصادر عنه بالاجتهاد ان الاجتهاد... لظن لا غير والى فانه على الحكم من الوحي المتقد للقطع ومن على تحصيل اليقين لا يجوز... له الرجوع الى الظن ان الذي كان اذ اورد اليه الحكم يوقف منه حتى ترد الوحي كما في مسد الظن... واللحان فلو كان الاجتهاد سابقا لظن الوحي لان الظن في الكل كان معلوما وطرف... الاجتهاد كانت معلومة فاذ احدثت الوحي فليست هي ان الاجتهاد كان معلوما وطرف... عنه الى ان يرد الوحي ولو جاز الاجتهاد لظن جاز لم يزل هو لا يزل في انما يزل في... التالي له فاما مقدمه بطلان التالي انه خلاف الاجماع وايضا جاز ذلك بالاجتهاد... يكون الشئ الذي جاء به مجرد من عند الله تعالى ان الاجتهاد يصيب في كل احوي فلا يكون... معتد به لانه في رفع الشئ فلو كان من البعد احتجوا بغيره فاعينوا واهوم... وبطلان وناورم في الامر والمناور انما يكون فيما يكون من طريق الاجتهاد لا فيما يكون من... ريق الوحي ولان العمل بالاجتهاد من العمل بالوحي وبطلان الاجتهاد فلو كان افضل... عال اجتهاد الى استمارة الاجتهاد من العمل بالوحي وبطلان الاجتهاد فلو كان افضل... جواز الاول منع دلالة على الاجتهاد وناقض الامر يمكنه من استعلاء الحكم فاما...

وهذا ما حصل به في الكبار الجهم بل ما يتولى بالاحكام منه ومن حسماته ومنه ومنه... المتعلق بالاحكام لا يعني ان يكون حقا فذلك لا يكون عالمنا في الاجتهاد... البها وعنده اصل الحق في الاجتهاد بالاحكام وان يكون عالمنا في الاجماع... ما يجازيه وان يكون عارفا بالبراهين الاصلية ولا بد وان يكون عالمنا في الاجتهاد... والحق واللعن والشرع والحق واللعن والشرع والحق واللعن والشرع... منه المحدث في ذلك شرط المحقق ونظمها في واحد وهو ان يكون الحكم... الاستدلال بالادلة الشرعية على الاحكام وهذه الملة لا يجوز ان يكون... من الوجوه او التدب او الكراه او التحريم او غيرها من الوجوه والشرع واللعن والشرع... منه شئ فيكون عارفا بالاحكام واللعن والشرع واللعن والشرع... وعلم يعلم صدق الرسول لان الاجتهاد ان يكون عارفا بجمع الشرع فيحصل الوحي... بان يصدر عنه ويجعل بواسطة حكم الله وعلم الرسول في الوحي بارادة ما ينطق بظاهر اللفظ... ان يجد عن القرينة وغيرها لانه لا يصدر من الحكم المحاطة في ويريد خلاطها مع علم... التنبه او ظاهرها مع القرينة والمقصود لا يخل بالنسبة ان يكون عالمنا في الاجتهاد... والشرع وعدم تحريمه التوقف لانه على ذلك ان يكون عارفا بالبراهين الاصلية ولا بد... وقد صحت وبه وان يكون عالمنا في الاجتهاد من الاجتهاد مع تقاضها وهذا ما حصل... الكبار الجهم بل ما يتولى بالاحكام منه ومن حسماته اية وما سئل الاجتهاد بالاحكام... ولا يخل عليه خط ذلك بل يكون عالمنا في الاجتهاد الاية التي تحتاج اليها...

والاصل فيه مع التسليم انه واجبه عند الرجال المجتهدين استواء النظر في الماضي والاضا... في عدم ذلك في حقه لانه كان يسيطر الوحي فلا يكون... الشرع بل في المصالح العينية في الدنيا ومصالح الآخرة والالكان مستبعد الاحكام من اجتهاد غيره... وبطلان قطعها والالكان ذلك العبر كان منه ولا يسلم المشاورة المصلحة ما يذهب اليه التوفيق... ارادة استعلاء موقوف من جميع الجهم بحيث يفيض الى كل من يسيطر في ذلك الشئ وعن الثالث... ان المشاورة لا يوزن زادة التاثير لكان العمل المشتمل عليها مطلقا بالشرع واما اذا لم يكن مطلوبا... فلا فينقون فاده التاثير الاحكام على كونه من عند الله فلو كان من عند الله فلو كان من عند الله... وبطلان واما الاية في قوله هذا الاماميه الى ان الحكم كمن في صفه في امتناع الاجتهاد وظاهر في ذلك... سائر الفرق لانه معصومون عن الخط والاحكام قد يحل في المسألة التي هي في حقه الاجتهاد... عد السنه وانما احدثوا الاحكام بعلم النبي صلى الله عليه واله من الامام من الدين الثاني من جوار الاجتهاد... وبه من عدالتى والايم من العلم واجتهاد من عندنا على جميع آ استنباط الاحكام من... العومار التي في القرآن والسنة من دلاله الاضمار لالا لالتزام بترجم الادل... المتعارض اما بعد الحكم من العيان والاستحسان فلا دام ظل الله تعالى في الدنيا عشرة اجتهاد... الاجتهاد وبطلان هو وان يكون الحكم كمن في صفه في امتناع الاجتهاد وظاهر في ذلك... وهذه الملة انما يحصل بان يكون عارفا بجمع الشرع فيحصل الوحي بارادة ما ينطق بظاهر اللفظ... له التوفيق بارادة ما ينطق بظاهر اللفظ ان يجد عن القرينة وغيرها لانه لا يصدر من الحكم المحاطة في ويريد خلاطها مع علم... او عدم تحريمه التوقف لانه على ذلك ان يكون عارفا بالبراهين الاصلية ولا بد... وقد صحت وبه وان يكون عالمنا في الاجتهاد من الاجتهاد مع تقاضها وهذا ما حصل... الكبار الجهم بل ما يتولى بالاحكام منه ومن حسماته اية وما سئل الاجتهاد بالاحكام... ولا يخل عليه خط ذلك بل يكون عالمنا في الاجتهاد الاية التي تحتاج اليها...

هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة... هذا هو الحق في النظر العشرة...







[illegible]

قال دام ظله البحر السادس في شرائط الاستفتاء والانفاق على انه لا يجوز ان يستفتى  
من عليه ظنه انه من اجل الاحتداد والوع بان يراه منقبضا العتوى عتيد من المخلوق  
وعلى انه لا يجوز ان يسأل من يظنه غير عالم ولا متدين ويجب عليه الاجتهاد في معرفة العلم  
والاوع فان استنما تخبر من استفتاء من شاء منها وان تخرج احد ما من كل وجه  
تعيق الفعل بالراجح وان تخرج كل معناه صاحب بصفه فالأقوى الاخذ بقول الاعلم  
**قوله** لا تترك جازا الاستفتاء في غير الطر وقد اتفق الناس على انه لا يجوز ان يستفتى من لا يقبل  
لا بد من الرجوع ومضيق الما قول الاجتهاد والاشياء المورع ولا يجب عليه الاستفتاء لاجلها الزايم في معرفة المورع  
بل لم يقبل من يفتي في الظاهر وقد كان يراه منقبضا العتوى عتيد من المخلوق من راجع الكسبي ولا يفتي له  
ما عرفت وما قال المسألة على ما رواه الواقفي انما يصح الاستفتاء من عالم ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل  
قال الواقفي استفتاء من لا يقبل من المصلحة العقل والاحتفاء وجب عليه المصلحة العقل والاحتفاء وجب عليه المصلحة العقل والاحتفاء  
طريقه ومضيقه في غير طر مضمون قوله جازا الاستفتاء من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل  
والا فقولنا العظم عليه في قوله لا يجوز ان يستفتى من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل  
منه الا وهو من راجع الكسبي ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل ولا يجوز ان يستفتى من لا يقبل

[illegible][illegible]



